

الفصل الثاني: طبيعة المشكلة الاقتصادية

- مقدمة لعلم الاقتصاد
- علم الاقتصاد يهتم بدراسة السلوك الاقتصادي للفرد والمجتمعات بشكل يشمل كل جوانب الحياة، كالإنتاج والادخار وتبادل السلع والخدمات
- يتركز علم الاقتصاد على قضية الكيفية التي يتم بها تلبية حاجات الإنسان باستخدام الموارد المحدودة. ولأن الحاجات الاجتماعية متعددة ومختلفة فإن محاولة إشباع تلك الحاجات يتطلب عدداً لا حصر له من السلع والخدمات. وهنا يبرز دور علم الاقتصاد في إدارة ما يتوفر من مواد وعناصر إنتاج لتوفير أقصى ما يمكن توفيره من تلك الحاجات.

الحاجات وخصائصها

• قصاصة مستطيلة الشكل

• الحاجات الإنسانية متعددة ومختلفة

• حاجات ثقافية واجتماعية

(قراءة كتاب، الزيارات،
تمضية وقت)

• حاجات حيوية
(المأكل، الملابس،
المأوى)

السلع goods وهي الأشياء الملموسة مثل: الخبز-اللحوم-الفواكة-الخضار- الأجهزة- الأدوات المكتبية
والمنزلية-الملابس- العطور- الاثاث-السيارات-مواد التنظيف-مواد التجميل

الخدمات services وهي الأشياء غير الملموسة مثل: خدمة الحلاق- الطبيب- المدرس- المهندس
السبك- السائق-النقل-الطيران-الخدمات البنكية- مصففة الشعر- الخياط

سلع ضرورية necessitiesسلع كمالية luxuries

Economic Resources **الموارد الاقتصادية**

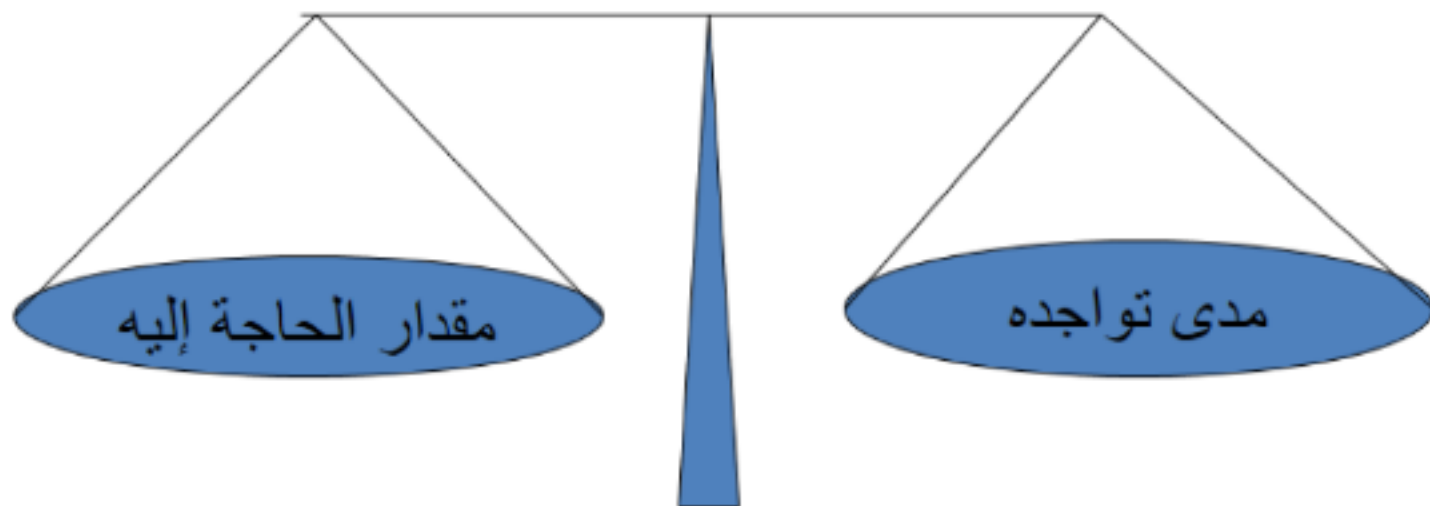
- يقصد بالموارد الاقتصادية عوامل الإنتاج التي تتسم بالندرة.
- هو كل ما يحقق منفعة للإنسان
- موجود في عالمنا بشكل نادر
- يحتاج إلى الثمن للحصول عليه

• **ما هي الندرة؟**

Economic Resources **الموارد الاقتصادية**

• قصاصة مستطيلة الشكل

- ما هي الندرة scarcity؟
- كل شيء موجود في عالمنا بكميات أقل من الكافي لسد الحاجات والرغبات يعتبر نادر اقتصادياً.
- بمعنى المقدار المطلوب من الشيء أكثر من المتوفر منه في وقت الحاجة إليه.



Economic Resources **الموارد الاقتصادية**

• التقسيم الأكثر شمولية:

١. العمل Labor: وهو كل مجهود بدني وذهني يقوم به الفرد لغرض إنتاج السلع والخدمات. ويطلق عليه بالموارد البشرية **Human resources**

٢. الأرض Land: وهو يشمل كل ما على الأرض وما فوقها وما في باطنها مما يمكن استخدامه في العملية الإنتاجية. ويعبر عنه بالموارد الطبيعية **natural resources**

٣. رأس المال Capital: هي السلع التي انتجها الإنسان بغرض مساعدة في إنتاج سلع أخرى. ويطلق عليها بالسلع الاستثمارية **investment goods**

Economic Problem **المشكلة الاقتصادية**



- عناصر المشكلة الاقتصادية:
 ١. تعدد حاجات الأفراد للسلع والخدمات
 ٢. ندرة الموارد الاقتصادية

كيفية حل المشكلة الاقتصادية

• ماذا ينتج المجتمع؟ What to Produce

• كيف ينتج؟ How to Produce

• لمن ينتج؟ For whom to produce

الكفاية الاقتصادية والتوظيف الكامل

- **الكفاية الاقتصادية:** هو الحصول على أكبر كمية من السلع والخدمات باستخدام كمية محدودة من الموارد المتاحة
- مثال:
- فهد لديه ١٠ عمال، آلات **٨ ساعات عمل ينتج ١٠٠٠** وحدة
- علي لديه ١٠ عمال، آلات **٨ ساعات عمل ينتج ٨٠٠** وحدة
- أو
- هو إنتاج كمية معينة من السلع والخدمات بأقل كمية من الموارد المتوفرة.

الكفاية الاقتصادية والتوظيف الكامل

- التوظيف الكامل ((التشغيل الكامل للموارد))
- يعني أن جميع الموارد المتاحة في المجتمع تم استخدامها بطريقة يحصل فيها على أفضل النتائج
- وذلك بوضع المورد المناسب في المكان المناسب

تكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost

إذا اختارت الدولة التسليح
فإن تكلفة فرصة التسليح
هي السلع والخدمات

• التسليح
• إنتاج السلع
والخدمات

دولة لديها
موارد

تكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost

إذا اختار الشخص شراء
سيارة فإن تكلفة فرصة
السيارة هي التخلي عن
شراء كمية من الأطعمة

• شراء أطعمة
• شراء سيارة

شخص
لديه مبلغ
مالي

تكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost

إذا اختار رجل الأعمال
الاستثمار في الأسهم فإن
تكلفة فرصة الاستثمار
في الأسهم هي التخلي
عن الزراعة

• يزرع الأرض
• يبيع الأرض
• يستثمر ثمنها في
الأسهم

رجل أعمال
لديه أرض
زراعية

تكلفة الفرصة البديلة Opportunity cost

- تدخل في تكلفة السلعة
- تكلفة السلعة = سعر السلعة + تكلفة التخلي عن السلعة الأخرى.

إذا اختار السلعة أ	مستهلك
تكلفة السلعة أ = سعر السلعة أ + التخلي عن السلعة ب	يملك
	١٠٠
	ريال

من الممكن اتخاذ القرارات المناسبة تجاه المشكلة الاقتصادية من خلال ما يسمى بمنحنى إمكانيات الإنتاج

منحنى إمكانيات الإنتاج

- هو وسيلة ايضاحية لتصوير حالة المجتمع عندما يكون في مرحلة التوظيف الكامل، ويقوم بإنتاج سلعتين ، وتكون جميع إمكانات المجتمع موظفة مع ثبات مستوى التقنية

الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع

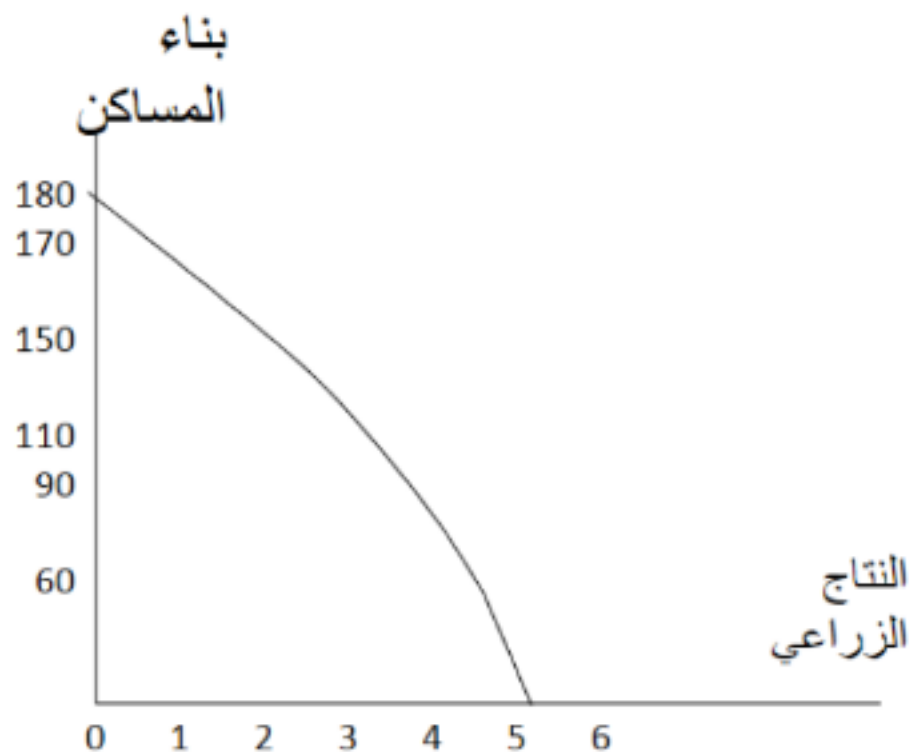
- هو جدول يبين ما يمكن إنتاجه من سلع وخدمات **تحت افتراض:**
 ١. محدودية الموارد الاقتصادية.
 ٢. ثبات مستوى التقنية.
 ٣. أن المجتمع ينتج نوعين من السلع.
 ٤. الاستغلال الأمثل والكامل للموارد.

الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع

- مثال: الجدول التالي يظهر الخيارات المتاحة بين الإنتاج الزراعي وإنتاج المساكن احسبي تكلفة الفرصة البديلة للمساكن، مع رسم منحنى إمكانات الإنتاج؟

الخيارات	الإنتاج الزراعي (مليون طن)	الإنتاج من المساكن الف وحدة	تكلفة الفرصة البديلة للمساكن
A	0	180	---
B	1	170	
C	2	150	
D	3	110	
E	4	60	
F	5	0	

الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع



الخيارات	الإنتاج الزراعي (مليون طن)	الإنتاج من المساكن الف وحدة	تكلفة الفرصة البديلة للمساكن
A	0	180	---
B	1	170	10
C	2	150	20
D	3	110	40
E	4	60	50
F	5	0	60

ورقة
عمل

الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع

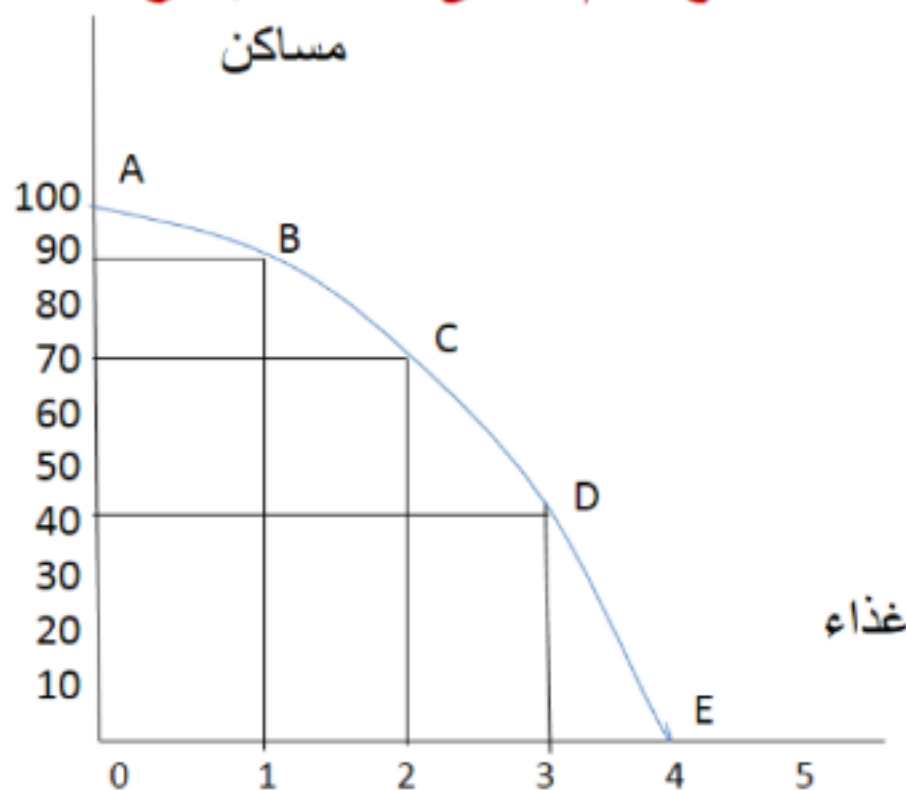
- مثال آخر: الجدول التالي يظهر الخيارات المتاحة بين الإنتاج الغذاء وإنتاج المساكن احسب تكلفة الفرصة البديلة للمساكن، مع رسم منحنى امكانات الإنتاج؟

الخيارات	الإنتاج الزراعي (مليون طن)	الإنتاج من المساكن الف وحدة	تكلفة الفرصة البديلة للمساكن
A	0	100	
B	1	90	
C	2	70	
D	3	40	
E	4	0	

ورقة
عمل

الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع

- احسب تكلفة الفرصة البديلة للمساكن، مع رسم منحنى إمكانات الإنتاج؟



الخيارات	الإنتاج الزراعي (مليون طن)	الإنتاج من المسكن (الف وحدة)	تكلفة الفرصة البديلة للمساكن
A	0	100	---
B	1	90	10
C	2	70	20
D	3	40	30
E	4	0	40

الإمكانات الإنتاجية المتاحة للمجتمع

• النقطة G تعني أن بعض الموارد معطلة أو غير مستغلة الاستغلال الأفضل

• أي نقطة على مثلًا C المنحنى تعني أن الإنتاج

في حدود إمكانات المجتمع

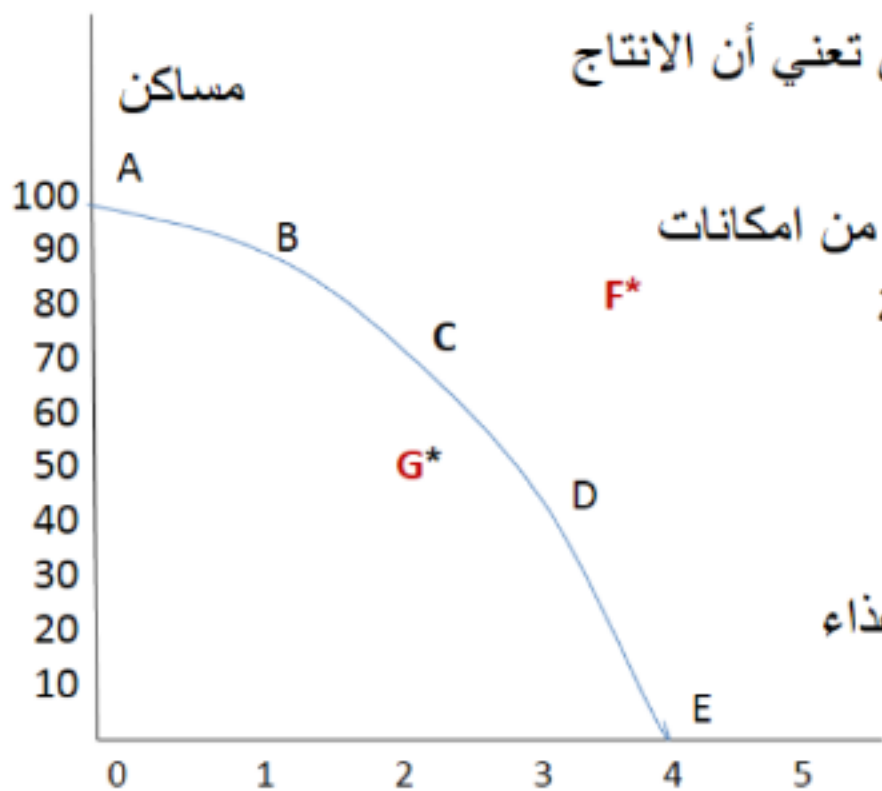
النقطة F تعني أن الإنتاج أعلى من إمكانات

المجتمع وللوصول إلى تلك النقطة

لابد من زيادة الموارد الاقتصادية

(عمل، الأرض، رأس مال)

أو حدوث تقدم تقني.



مبدأ تزايد التكاليف

- وهو تزايد تكلفة الفرصة البديلة للتخلي عن منتج في سبيل الحصول على وحدات إضافية من السلعة الأخرى
سبب حدوث ذلك؟؟؟

هو الطبيعة المتخصصة للمورد

فهناك عمالاً صالحين للزراعة وآخرون صالحون لأعمال البناء ، ومحاولة تحويل بعض العمال إلى مجال مختلف عن تخصصهم لا بد أن ينطوي على زيادة في التكاليف

خصائص منحنى امكانات الإنتاج

- يكون غالباً محدب تجاه نقطة الأصل وسبب تحدبه هو زيادة تكلفة الفرصة البديله (مبدأ تزايد التكاليف)
- تكلفة الفرصة البديلة : هي التضحية التي نضحي بها من سلعة ما مقابل زيادة الإنتاج من سلعة أخرى.
- وسبب تزايدها يعود إلى الطبيعة التخصصية لعناصر الإنتاج بحيث أن كل عنصر يفضل العمل في مجال تخصصه.

خصائص منحنى امكانيات الإنتاج

- أي نقطة خارج المنحنى (أ) لا يستطيع المجتمع الوصول إليها الآن لأنها فوق الطاقة الحالية
- بينما أي نقطة على المنحنى (س) فيمكن تحقيقها بسهولة لأنها في مرحلة التشغيل الكامل.
- أي نقطة داخل المنحنى (ع) يستطيع المجتمع تحقيقها ولكن ذلك يؤدي إلى تعطيل بعض طاقاته الإنتاجية ولا يكون في مرحلة التوظيف الكامل.

مساكن

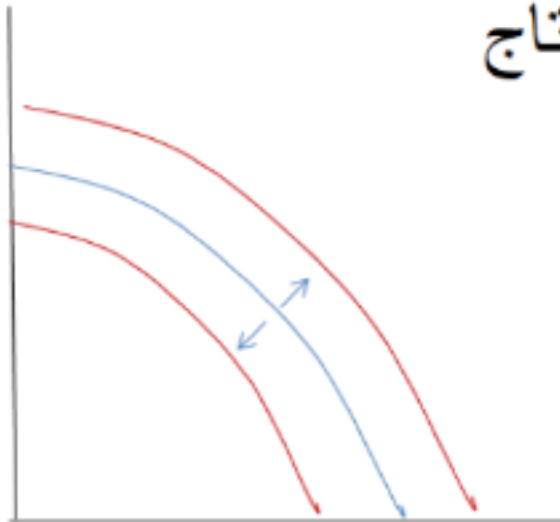


خصائص منحني امكانات الإنتاج

- أنزحاف (انتقال) منحني إمكانيات الإنتاج
يزحف منحني إمكانيات الإنتاج إلى اليمين بالزيادة وإلى اليسار
بالنقصان

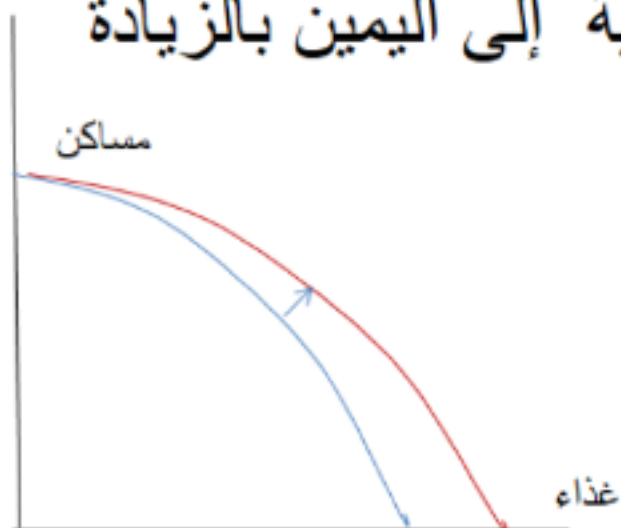
العوامل التي تؤدي إلى انزحاف المنحنى:

- ١- حدوث زيادة أو نقصان في عناصر الإنتاج
- ٢- حدوث تقدم تقني مفاجئ



خصائص منحنى امكانيات الإنتاج

- الانزحاف الغير متوازي
- س/لفرض أن هذا المجتمع حصل على قرص من البنك الدولي بشرط إنفاقه على الغذاء ماذا يحدث لمنحنى امكانيات الإنتاج.
- ج/ يزحف المنحنى زحفه غير متوازية إلى اليمين بالزيادة تجاه الغذاء فقط (لصالح الغذاء)



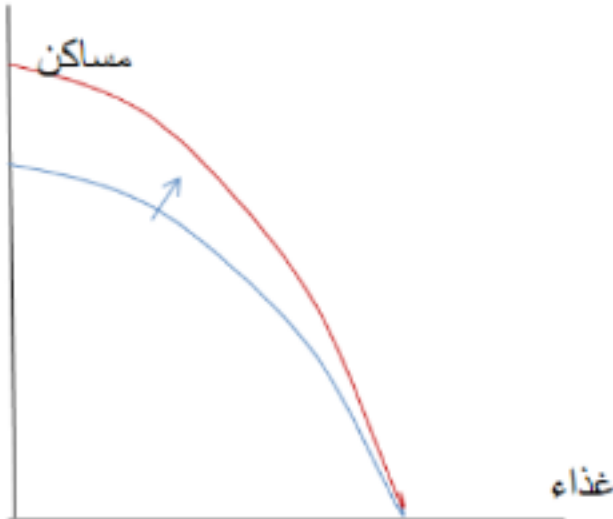
خصائص منحني امكانيات الإنتاج

• قصاصة مستطيلة الشكل

• الانزحاف الغير متوازي

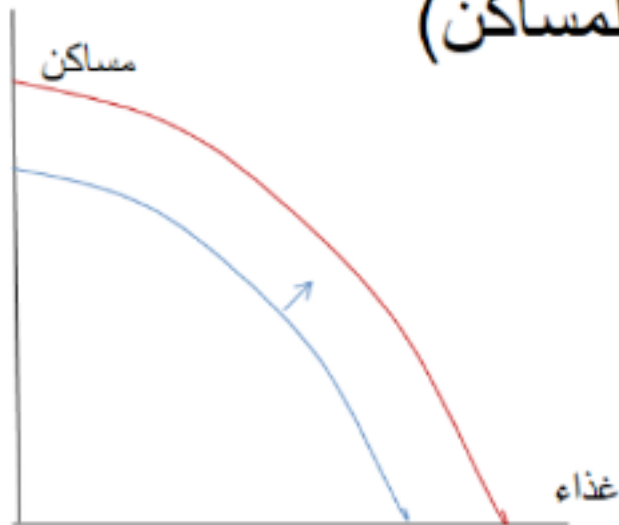
• س/لنفرض حصل قطاع البناء على قرض حكومي ماذا حدث لمنحني امكانيات الإنتاج؟.

• ج/ يزحف المنحني زحفه غير متوازية إلى اليمين بالزيادة تجاه المساكن فقط (لصالح المساكن)



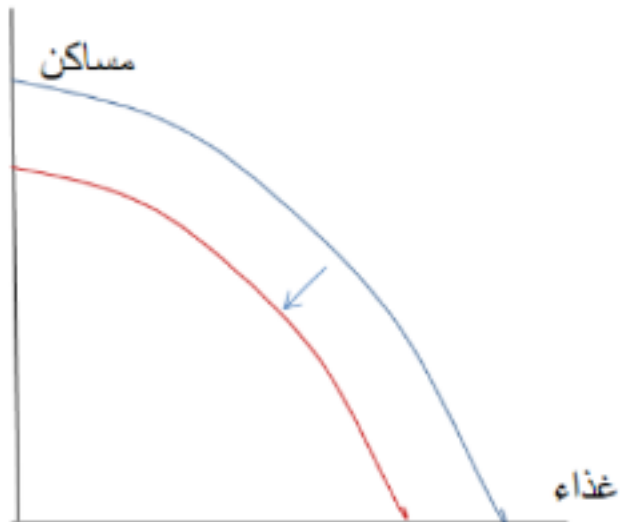
خصائص منحني امكانيات الإنتاج

- الانزحاف المتوازية
- س/لنفرض أن هذا المجتمع حصل على قرص خرجي
للأنفاق على السلعتين
- ج/ يزحف المنحنى زحفه متوازية إلى اليمين بالزيادة تجاه
السلعتين إلى اليمين (لصالح الغذاء والمساكن)



خصائص منحنى امكانات الإنتاج

- س/ حصلت كارثة زلزال أدت إلى وفاة كثير من الأفراد وتدمير الكثير من المساكن ماذا يحدث؟
- ج/ يزحف المنحنى زحفه متوازية إلى اليسار بالنقصان تجاه السلعتين



السوق

- هو الوضع الذي يتعامل فيه البائع والمشتري طيلة الشكل
- ويمكن أن يمثل السوق مكان محدد يجري فيه التعامل بسلعة واحدة.
- في نظام السوق يوجد وحدتين :
- قطاع المستهلكين: (المشترين) الذين يقومون بشراء السلعة ويمثلون منحنى الطلب
- قطاع المنتجين : (البائعين) وهم الذين يقومون ببيع وعرض السلعة ويمثلون منحنى العرض.

السوق

- يوجد نوعين من السوق:
- المنافسة الكاملة : وهو السوق الذي يتواجد فيه عدد كبير من البائعين والمشتريين. ولا يؤثر أي منهم في السعر. وتتوفر المعلومات الكافية للمتعاملين وتكون السلعة أو الخدمة متجانسة. بالتالي يتحدد السعر بناءً على تفاعل قوى العرض والطلب.
- سوق المنافسة غير الكاملة: يوجد فيه عدد قليل من البائعين والمشتريين. والسلع غير متجانسة مما يفقد السوق آليته (لا تعمل قوى العرض والطلب)
- يفترض في دراستنا للعرض والطلب التعامل في سوق المنافسة الكاملة

قانون الطلب

• العوامل التي تؤثر على الطلب من سلعة ما هي:

عامل متغير

• السعر (-)

• الدخل (+)

• تغير الأذواق (+)

• السياسات الحكومية

• أسعار السلع البديلة (+)

• أسعار السلع المكملة (-)

عوامل ثابتة (تسمى
بالعوامل الأخرى)

قانون الطلب

- نص قانون الطلب:
- مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر هذه السلعة علاقة عكسية.
- بمعنى أنه كلما ارتفع سعر السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة ،
وكلما انخفض سعر السلعة كلما زادت الكمية المطلوبة

قانون الطلب

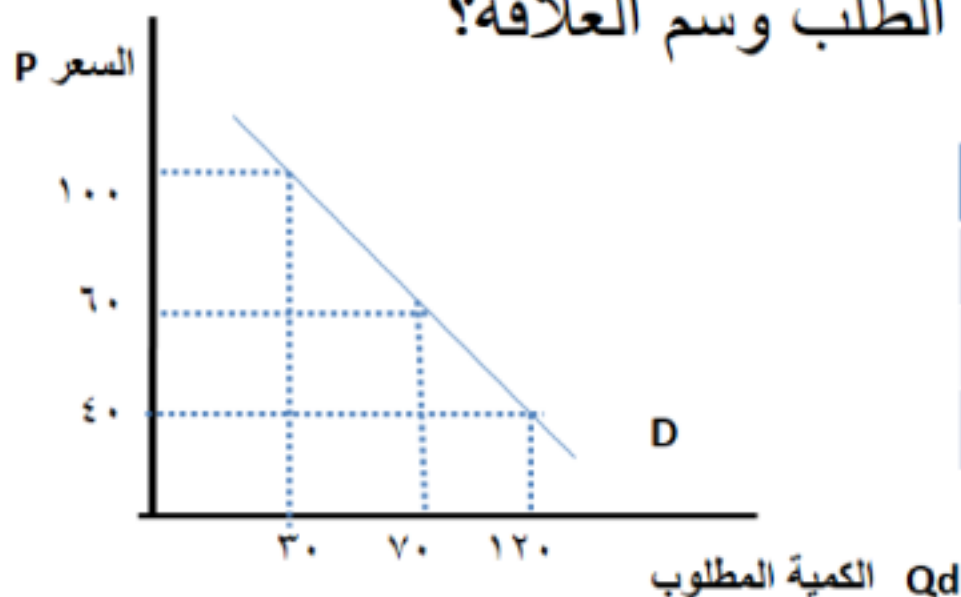
- **تعريف منحنى الطلب:**
- هو الكميات المختلفة من السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع الأفراد شرائها عند أسعار مختلفة في السوق.

قانون الطلب

- نص قانون الطلب:
- مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر هذه السلعة علاقة عكسية.
- بمعنى أنه كلما ارتفع سعر السلعة كلما قلت الكمية المطلوبة ،
وكلما انخفض سعر السلعة كلما زادت الكمية المطلوبة

قانون الطلب

- مثال ٢: الجدول التالي بين الكميات المختلفة من سلعة مقابل كل سعر. أرسم منحنى الطلب وسم العلاقة؟

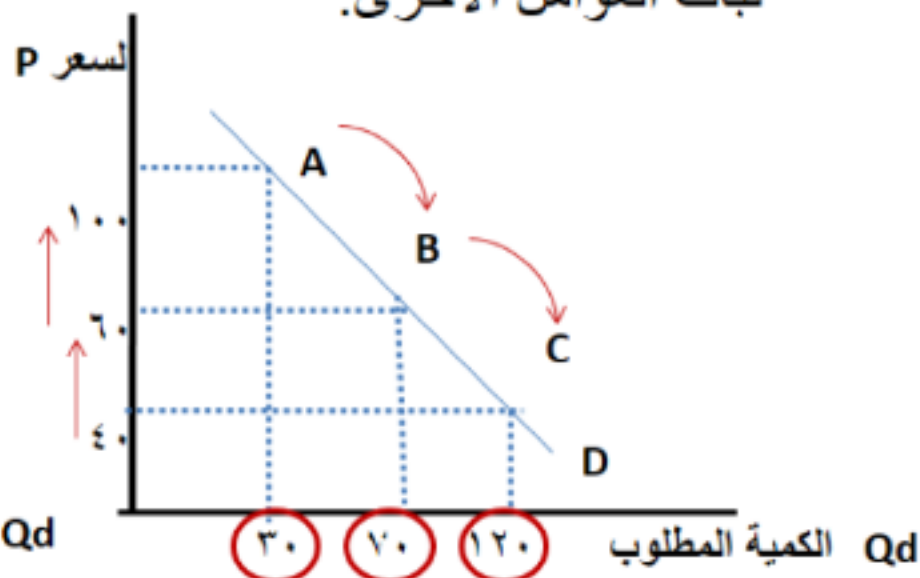


الكمية المطلوبة	السعر
١٢٠	٤٠
٧٠	٦٠
٣٠	١٠٠

الفرق بين التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

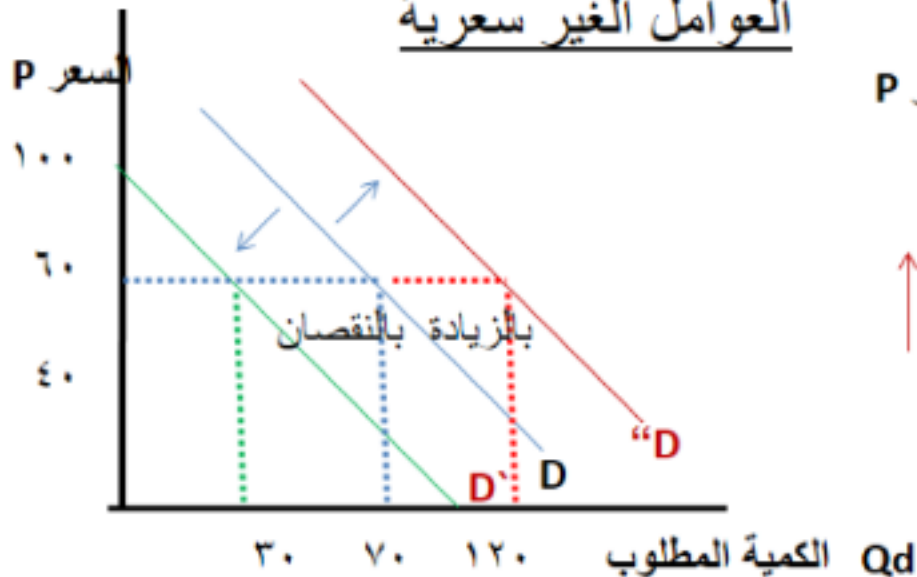
التغير في الكمية المطلوبة

- هو الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب. وذلك بسبب التغير في السعر (العامل المتغير) مع ثبات العوامل الأخرى.



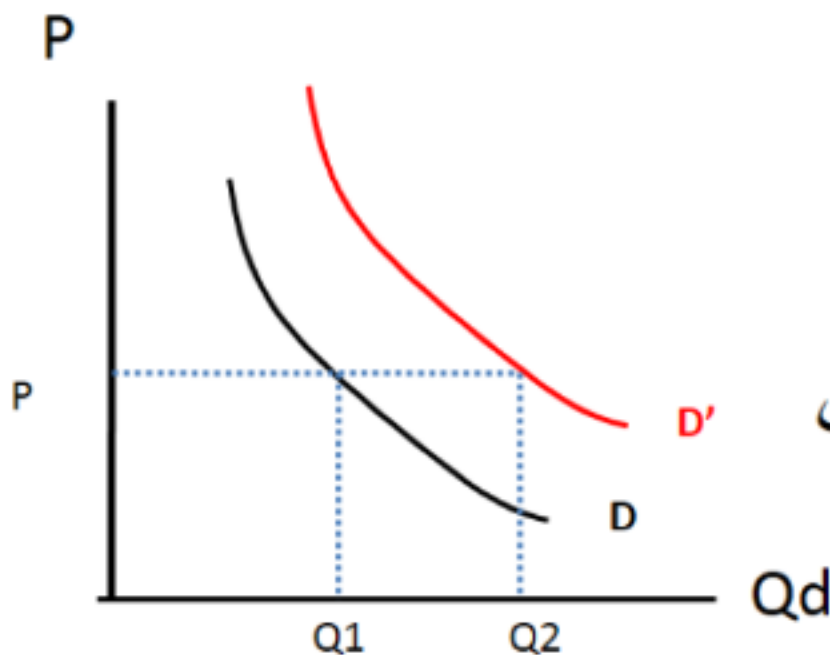
التغير في الطلب

- هو أنزحاف (انتقال) المنحنى إلى اليمين بالزيادة وإلى اليسار بالنقصان. وذلك بسبب التغير في أحد العوامل الغير سعرية



العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب

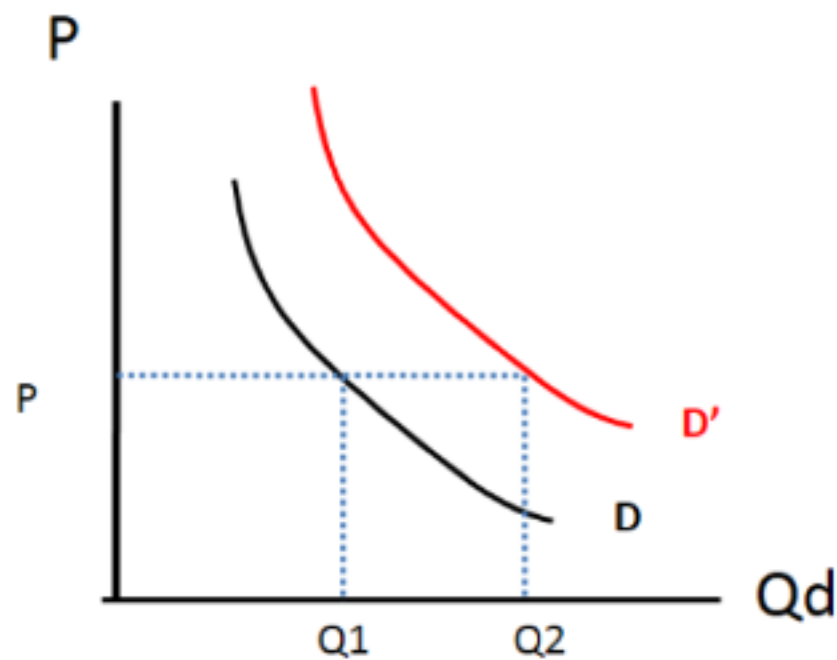
• دخل المستهلك



↑ الدخل ↑ الطلب على
السلعة

العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب

• أسعار السلع البديلة



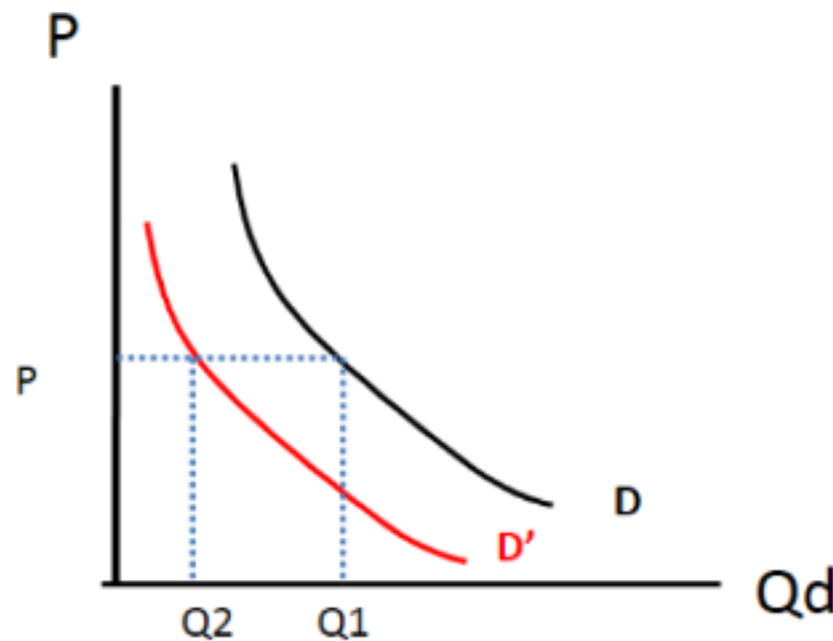
مثلاً:

↑ سعر اللحم ↑ ⇐ الطلب
على الدجاج

السلعتين البديلتين هما اللتان يمكن استخدام أحدهما بدلاً من الأخرى لأنهما تعطيان نفس الإشباع.

العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب

• أسعار السلع المكملة



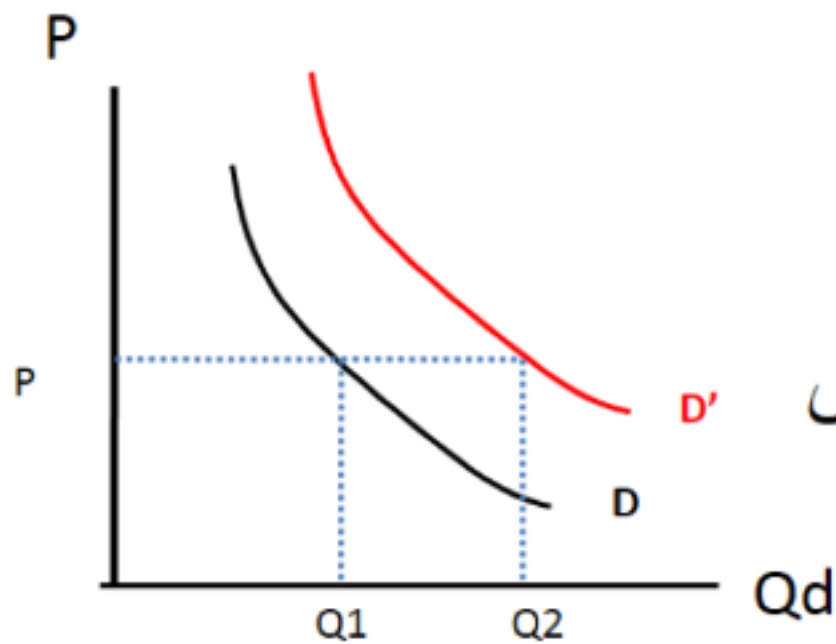
مثلاً:

↑ سعر السكر ↓ الطلب على الشاي

السلعتين المكملتين هما السلعتين التان لا يمكن استخدام احدهما بدون الأخرى
مثل السيارة والبنزين

العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب

• ذوق المستهلك



مثلاً:

↑ تفضيل الحاسب المحمول

↑ الطلب عليه ←

مثال السلعتين البديلتين

- سيارة تويوتا ونيسان لو ارتفعت اسعار التويوتا ماذا يحدث للطلب على كلا السلعتين وما هو نوع التغير؟

مثال للسلعتين المكملتين

- لنفرض أنه حدث ارتفاع في اسعار البنزين في دوله والسلعة الأخرى السيارات. ماذا يحدث للطلب على كل من السلعتين وماهو نوع التغير؟

السلعتان المستقلتان

- هما السلعتان اللتان لا علاقة للأولى بالثانية مثل السيارة والملابس
- ولا توجد علاقة بين الطلب الأولى والطلب للثانية.

الفصل الثالث

المنفعة وسلوك المستهلك

Utility and Consumer Behavior



عناصر المحاضرة

محاضرة استنباط الشرائك

- مقدمة
- نظرية المنفعة
- إمكانيات الاستهلاك
- خط الميزانية
- تفضيلات المستهلك
- المنفعة الكلية
- المنفعة الحدية
- تعظيم المنفعة



نظرية المنفعة

الفرضية الأساسية لنظرية المنفعة:

أن الاستهلاك من السلع والخدمات يولد المنفعة أو الاستمتاع والرضا للمستهلك.
العوامل المحددة والمؤثرة في خيارات المستهلك:

إمكانيات الاستهلاك.

تفضيلات المستهلك.



إمكانيات الاستهلاك

تحقق خيارات المستهلكين في إطار:

الدخل

ومستوى الأسعار السائدة للسلع والخدمات.

الدخل ومستوى الأسعار يمثلان القيد الذي يحكم خيارات المستهلك.



خط الميزانية Budget line

خط الميزانية يمثل الحدود القصوى لخيارات المستهلك من كميات السلع المتاحة للاستهلاك، في حدود دخل المستهلك والأسعار السائدة للسلع.

مثال: ينفق عمار جميع دخله البالغ ٣٠ دينار شهرياً على شراء سلعتين فقط:

وجبات الإفطار (F) بسعر ٣ دينار للوجبة.

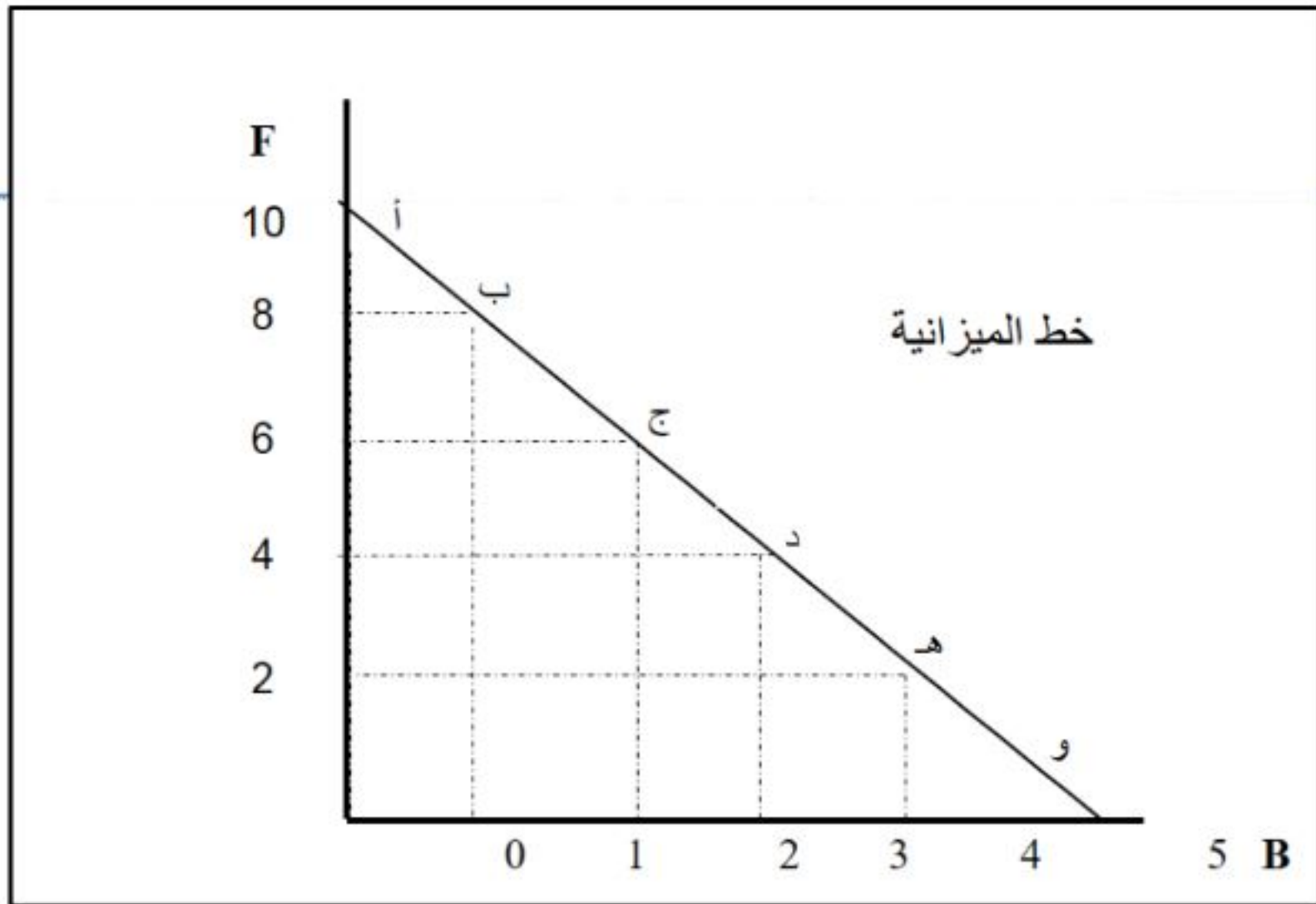
كتب الخيال العلمي (B) بسعر ٦ دنانير.



الجدول (٣-١): الخيارات المختلفة المتاحة لعمار

الواجبات		الكتب		الخيارات الممكنة
الإنفاق	الكمية	الإنفاق	الكمية	
30	10	0	0	أ
24	8	6	1	ب
18	6	12	2	ج
12	4	18	3	د
6	2	24	4	هـ
0	0	30	5	و





تفضيلات المستهلك

كيف يقرر المستهلك أي هذه البدائل يختار؟

تعتمد الإجابة على تفضيلات المستهلك (Consumer Preferences).

تعكس تفضيلات المستهلك المنفعة (Utility).

المنفعة:

هي الإشباع أو المتعة التي يحصل عليها الإنسان من الاستهلاك.



المنفعة الكلية

المنفعة الكلية (Total Utility) هي مجموع المنافع التي يستمدّها الفرد من استهلاك عدد من وحدات سلعة أو خدمة معينة.

تفترض نظرية المنفعة تزايد المنفعة الكلية بزيادة الكمية المستهلكة من السلعة.

ولكن ليس للمنفعة وحدة قياس محددة، فالمنفعة الناتجة عن استهلاك كمية معينة من سلعة ما، تختلف من شخص لآخر تبعاً لاختلاف أذواق المستهلكين.

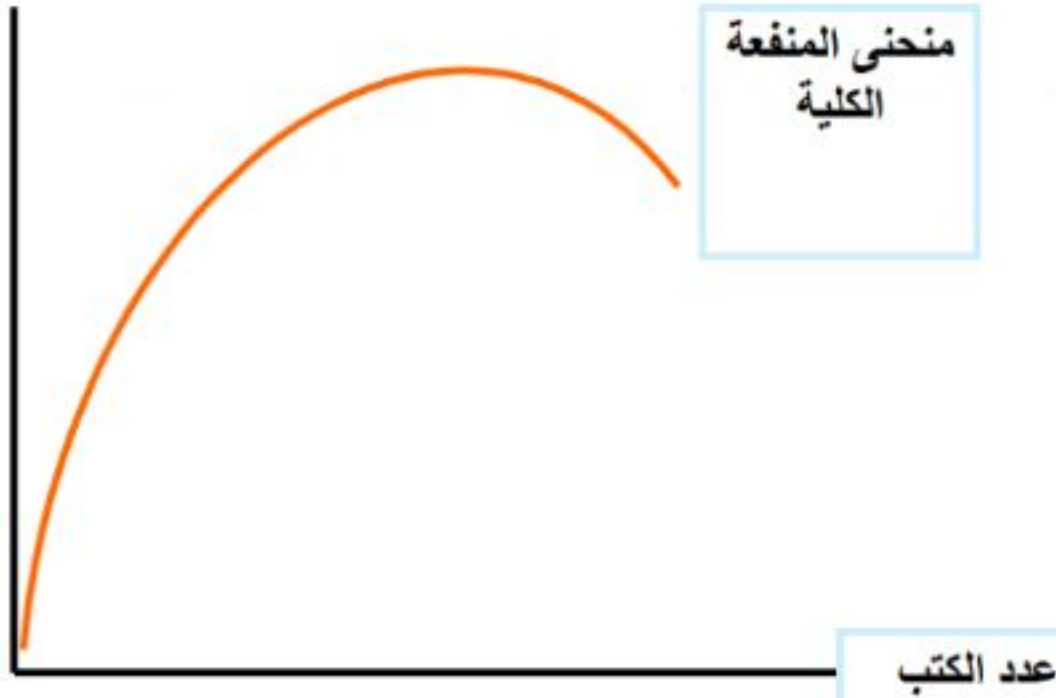


الجدول (٢-٣): المنافع الكلية الممكنة

الكتب		وجبات الطعام	
المنفعة الكلية	الكمية	المنفعة الكلية	الكمية
٠	٠	٠	٠
٥٠	١	٧٥	١
٨٨	٢	١١٧	٢
١٢١	٣	١٥٣	٣
١٥٠	٤	١٨١	٤
١٧٥	٥	٢٠٦	٥
١٩٦	٦	٢٢٥	٦
٢١٤	٧	٢٤٣	٧
٢٢٩	٨	٢٦٠	٨
٢٤١	٩	٢٧٦	٩
٢٥٠	١٠	٢٩١	١٠



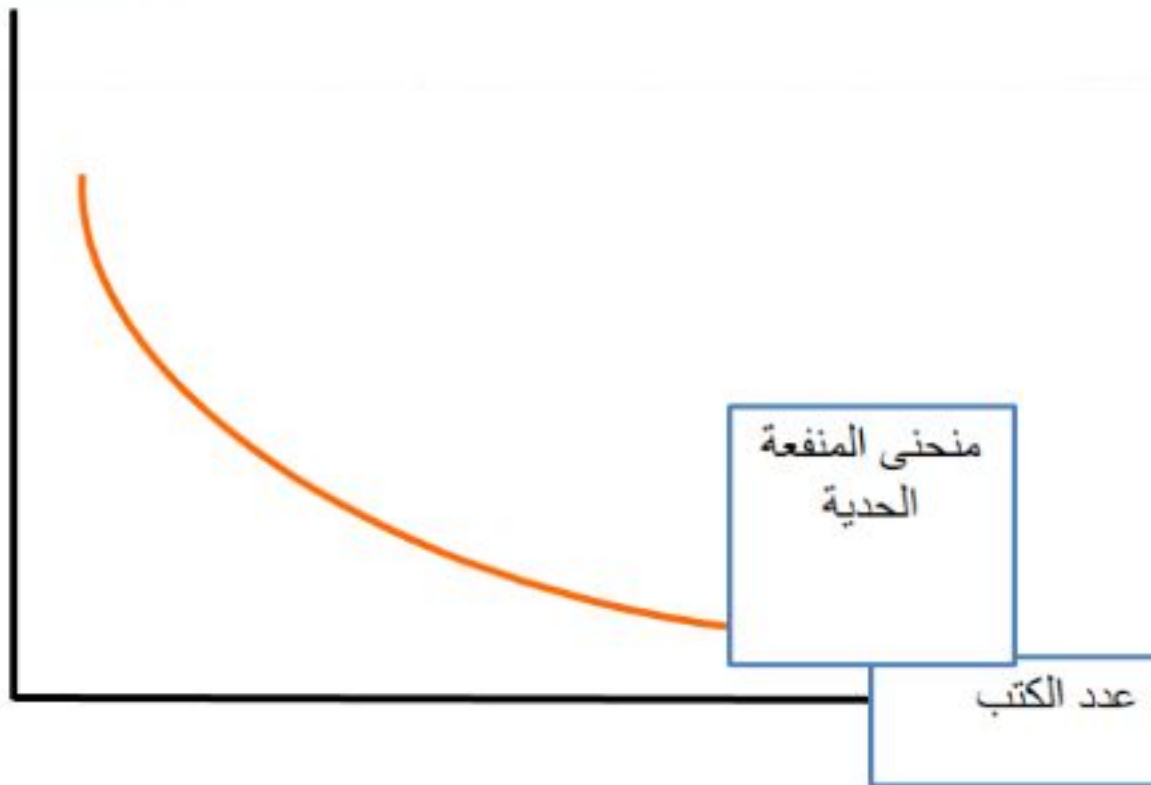
المنفعة الكلية



الشكل (٣-٢): يوضح منحنى المنفعة الكلية كدالة موجبة في عدد الكتب، حيث تزيد المنفعة بزيادة عدد الكتب حتى تصل إلى نهايتها العظمى ثم تتناقص بزيادة الكتب.



المنفعة الحدية



الشكل (٣-٣): يوضح منحنى المنفعة الحدية كدالة سالبة في عدد الكتب. فكلما زاد عدد الكتب تناقصت المنفعة الحدية للكتاب الإضافي، لذا تزيد المنفعة الكلية بمعدل متناقص.

تحقيق أقصى منفعة للمستهلك

الفرضية الأساسية لنظرية المنفعة:

هدف المستهلك هو تحقق أقصى منفعة كلية أو تعظيم المنفعة الكلية، باختيار المزيج الأمثل.

الخيار الأمثل

الخيار الأمثل (Optimal Choice) هو المزيج الأمثل من السلعتين البديلتين الذي يحقق للمستهلك أقصى منفعة كلية، في حدود دخله والأسعار السائدة للسلع.

يتحقق توازن المستهلك (Consumer Equilibrium) عندما يتوصل المستهلك إلى الخيار الأمثل، أي الذي يعظم منفعته الكلية في حدود دخله والأسعار السائدة للسلع.





تعظيم المنفعة - الحل الرياضي


"يحقق المستهلك أقصى منفعة كلية تتعادل المنفعة الحدية للدينار المنفق على أي من السلع"

$$\frac{MU_A}{P_A} = \frac{MU_B}{P_B} = \frac{MU_C}{P_C} = \dots\dots\dots$$

أي عندما تكون:
حيث أن:

(MU_i) : المنفعة الحدية للسلعة (i) 

(P_i) : سعر الوحدة من السلعة (i) 

المنفعة الحدية للدينار المنفق على السلعة (i): $\frac{MU_i}{P_i}$ 



الجدول (٣-٣): المنفعة الحدية للدينار المنفق

وجبات الطعام		كتب الخيال العلمي	
المنفعة الحدية للدينار	الكمية	المنفعة الحدية للدينار	الكمية
٥,٠٠	١٠		٠
٥,٣٣	٩	١٦,٦٧	١
٥,٦٧	٨	١٢,٦٧	٢
٦,٠٠	٧	١١,٠٠	٣
٦,٣٣	٦	٩,٦٧	٤
٨,٣٣	٥	٨,٣٣	٥
٩,٣٣	٤	٧,٠٠	٦



السوق

هو الوضع الذي يتعامل فيه البائع والمشتري ويمكن أن يمثل السوق مكان محدد يجري فيه التعامل بسلعة واحدة.

في نظام السوق يوجد وحدتين :

قطاع المستهلكين: (المشترين) الذين يقومون بشراء السلعة ويمثلون منحنى الطلب

قطاع المنتجين : (البائعين) وهم الذين يقومون ببيع وعرض السلعة ويمثلون منحنى العرض.



الطلب

” هو الكميات التي يكون المستهلكون راغبين وقادرين على شرائها من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها ” .

وبذلك يكون الطلب هو الرغبة المدعومة بالقدرة على الشراء .



العوامل التي تؤثر على الطلب من سلعة

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في الطلب أو الكميات التي يرغب الأفراد في شرائها من السلعة أو الخدمة .
هذه العوامل أو المحددات هي تلك التي يمكن قياسها كمياً بوحدات نقدية أو عينية ، وتتمثل في الآتي :

السعر (-)

الدخل (+)

تغير الأذواق (+)

السياسات الحكومية

أسعار السلع البديلة (+)

أسعار السلع المكملة (-)

قانون الطلب

نص قانون الطلب:

مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن العلاقة بين الكمية المطلوبة من سلعة ما وسعر هذه السلعة علاقة عكسية.

بمعنى أنه عندما يرتفع ثمن السلعة فإن الكمية المطلوبة من هذه السلعة سوف تنخفض ، وعندما ينخفض ثمن السلعة فإن الكمية المطلوبة منها سوف ترتفع ، هذا مع افتراض ثبات العوامل الأخرى على حالها .



- مثال: الجدول التالي يبين الكميات المختلفة من سلعة مقابل كل سعر. أرسم منحنى الطلب وسم العلاقة؟

الكمية المطلوبة	السعر
١٢٠	٤٠
٧٠	٦٠
٣٠	١٠٠

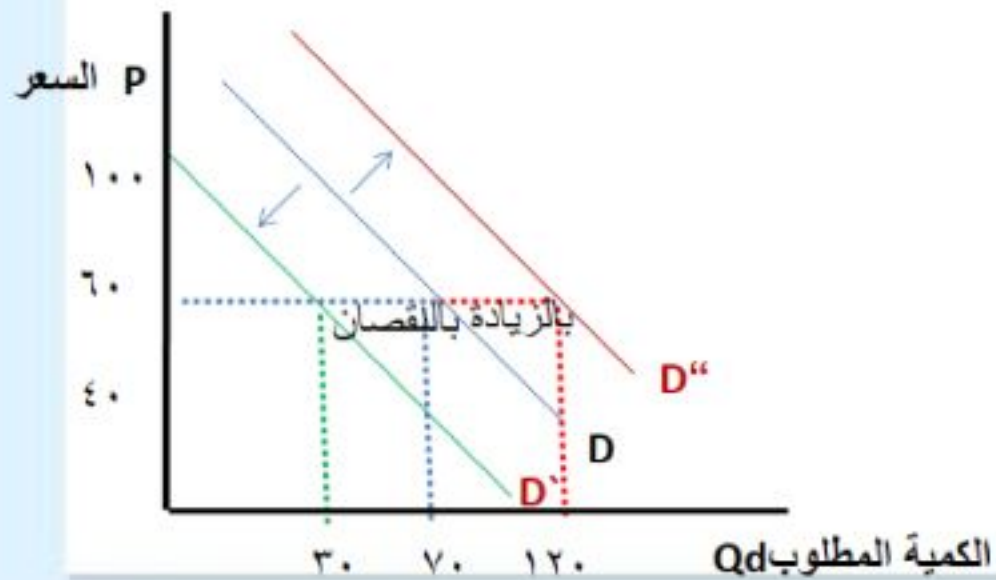
قانون الطلب

- **تعريف منحنى الطلب:**
- هو الكميات المختلفة من السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع الأفراد شرائها عند أسعار مختلفة في السوق.

التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

التغير في الكمية المطلوبة: هو الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى الطلب. وذلك بسبب التغير في السعر (العامل المتغير) مع ثبات العوامل الأخرى.

التغير في الطلب: هو انزحاف (انتقال) المنحنى إلى اليمين بالزيادة وإلى اليسار بالنقصان. وذلك بسبب التغير في أحد العوامل الغير سعرية



العوامل الأخرى المؤثرة على الطلب

دخل المستهلك اذا زاد الدخل زاد الطلب على السلعة.

أسعار السلع البديلة اذا زاد سعر كيلو اللحم زاد الطلب على الدجاج السلعتين البديلتين هما اللتان يمكن استخدام أحدهما بدلاً من الأخرى لأنهما تعطيان نفس الإشباع.

أسعار السلع المكملة اذا زاد سعر السكر قل الطلب على الشاي السلعتين المكملتين هما السلعتين اللتان لا يمكن استخدام احدهما بدون الأخرى مثل السيارة والبنزين.
ذوق المستهلك فمثلا اذا زاد تفضيل الحاسب المحمول زاد الطلب عليه.

الحالات الاستثنائية للطلب

هناك حالات استثنائية لا ينطبق فيها قانون الطلب ، ولا تكون العلاقة بين الكمية المطلوبة والثمن علاقة عكسية كما عهدناها . من هذه الحالات ما يلي :

- ١ - حالة السلع التي تطلب لذاتها ولكونها باهظة الثمن كسلع الرفاهية من مجوهرات وأحجار كريمة وتحف نادرة .
- ٢ - حالة السلع التي يعتقد الأفراد أن ارتفاع ثمنها دليلاً على جودتها كأدوات ومساحيق التجميل مثلاً .
- ٣ - حالة السلع التي يزيد الطلب عليها عند ارتفاع ثمنها خوفاً من ارتفاع أكبر في المستقبل . ويحدث ذلك غالباً في أوقات الحروب والأزمات خاصة بالنسبة للسلع الاستهلاكية .

العرض

العرض هو الكميات التي يكون المنتجون مستعدين لبيعها فعلا في السوق من السلعة أو الخدمة عند مختلف الأثمان المفترضة لها .

هناك العديد من العوامل التي تؤثر في الكمية التي يرغب المنتج في عرضها من السلعة أو الخدمة ، ومن أهمها ما يلي :



العوامل التي تؤثر على العرض

هناك عدد من العوامل التي تؤثر في العرض أو الكميات المعروضة التي يرغب الأفراد في شرائها من السلعة أو الخدمة . وتتمثل في الآتي :

السعر علاقة طردية

عدد المنتجين (البائعين)

طريقة الإنتاج (متقدمة أو بدائية)

الإعانات الحكومية (+)

الضرائب (-)

أسعار وأجور عناصر الإنتاج (-)

أسعار السلع الأخرى



قانون العرض

نص قانون العرض:

مع بقاء العوامل الأخرى ثابتة فإن العلاقة بين الكمية المعروضة من سلعة ما وسعر هذه السلعة علاقة طردية

بمعنى أنه كلما ارتفع السعر زادت الكمية المعروضة من المنتجين أو البائعين، وكلما أنخفض سعر السلعة كلما أنخفض العرض من هذه السلعة من قبل البائعين والمنتجين



- إليك البيانات الخاصة لعرض سلعة
- معينة أرسم منحنى العرض
- وحدد نوع العلاقة؟

الكمية المعروضة	السعر
١٠٠	٢٠
١٥٠	٤٠
٢٢٠	٦٠
٢٥٠	٧٠

تعريف منحنى العرض

هو الكميات المختلفة من السلع والخدمات التي يرغب ويستطيع البائعون بيعها بالأسعار المختلفة.

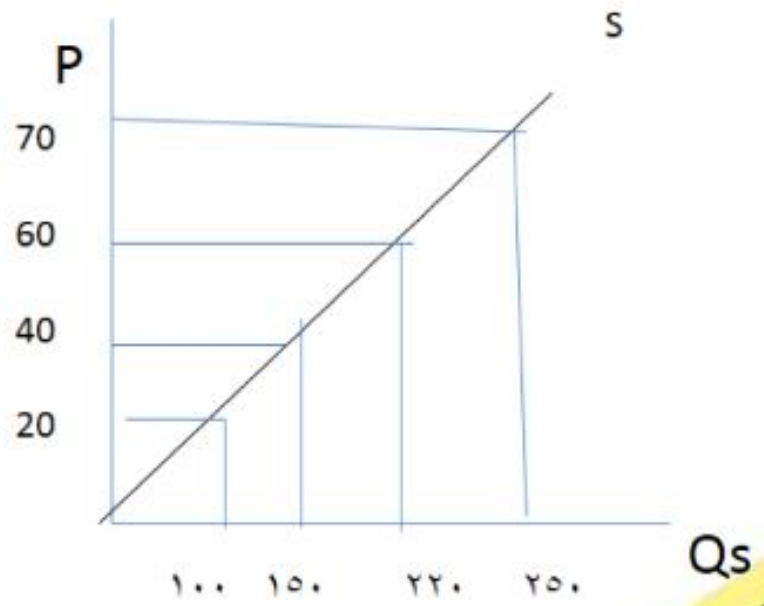
التغير في الكمية المعروضة والتغير في العرض

التغير في الكمية المعروضة: هو الانتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى العرض بسبب التغير في السعر مع ثبات العوامل الأخرى.

التغير في العرض: هو إنزحاف (انتقال) منحنى العرض كلياً إلى اليمين بالزيادة وإلى اليسار بالنقصان بسبب تغير العوامل الأخرى غير السعرية

قانون العرض

الكمية	السعر
١٠٠	٢٠
١٥٠	٤٠
٢٢٠	٦٠
٢٥٠	٧٠



العوامل الأخرى المؤثرة على العرض

أسعار عناصر الإنتاج

إذا ارتفع سعر البنزين انخفض العرض في خدمة النقل.

المستوى الفني والتقني

تقدم تقني في صناعة الهاتف النقال ارتفعت المعروض من
الهواتف النقالة

التغير في الكمية المطلوبة والتغير في الطلب

نقطة التوازن:

هي النقطة التي يتساوى عندها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق أو عند تقاطع منحنى الطلب مع العرض

سعر التوازن:

هو السعر الذي تتساوى عنده الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة في السوق. وعنده لا يوجد فائض عرض ولا فائض طلب ويكون مقدار الفائض = صفر

الطلب والعرض وتوازن السوق

تعريف السوق: السوق هو حيثما يلتقي العرض والطلب.

او هو الوضع الذي يتعامل فيه البائع والمشتري

ويمكن أن يمثل السوق مكان محدد يجري فيه التعامل بسلعة واحدة.

في نظام السوق يوجد وحدتين :

قطاع المستهلكين: (المشترين) الذين يقومون بشراء السلعة ويمثلون

منحنى الطلب

قطاع المنتجين : (الباعين) وهم الذين يقومون ببيع وعرض السلعة

ويمثلون منحنى العرض.

تعريف الطلب: القدرة المدعمة بالرغبة في الشراء.

منحنى الطلب: تمثيل بياني يوضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية، مع ثبات العوامل الأخرى (الدخل - وأسعار السلع البديلة والمكملة والذوق).

دالة الطلب: هي صيغة رياضية توضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية، مع ثبات العوامل الأخرى.

خصائص منحنى الطلب:

ينحدر من الأعلى إلى الأسفل.

يوضح العلاقة العكسية بين السعر والكمية المشتراة، مع ثبات العوامل الأخرى.

طلب السوق: هو مجموع طلبات الأفراد عند سعر معين.

تعريف العرض: هو كمية السلع والخدمات التي يمكن بيعها عند سعر معين من خلال فترة زمنية معينة.

منحنى العرض: تمثيل بياني يوضح العلاقة الطردية بين السعر والكمية.

دالة العرض: صيغة رياضية توضح العلاقة الطردية بين السعر والكمية.

خصائص منحنى العرض:

يميل من الأسفل إلى الأعلى و يوضح العلاقة الطردية بين السعر والكمية.

تعريف عرض السوق: هو مجموع ما يعرضه البائعين والمنتجون عند سعر معين.

• يوجد نوعين من السوق:

• **المنافسة الكاملة**: وهو السوق الذي يتواجد فيه عدد كبير من البائعين والمشتريين. ولا يؤثر أي منهم في السعر. وتتوفر المعلومات الكافية للمتعاملين وتكون السلعة أو الخدمة متجانسة. بالتالي يتحدد السعر بناءً على تفاعل قوى العرض والطلب.

• **سوق المنافسة غير الكاملة**: يوجد فيه عدد قليل من البائعين والمشتريين. والسلع غير متجانسة مما يفقد السوق أليته (لا تعمل قوى العرض والطلب

• **يفترض في دراستنا للعرض والطلب التعامل في سوق المنافسة الكاملة**

توازن السوق:

يتحقق توازن السوق عندما تساوي الكمية المطلوبة الكمية المعروضة، ويسمى السعر الذي يحقق توازن السوق بالسعر التوازني وتسمى الكمية التي تحققت عند ذلك السعر بالكمية التوازنية والجدول التالي يوضح أوضاع السوق عند أسعار مختلفة بما فيها السعر التوازني.

جدول الكميات المطلوبة والمعروضة عن كل سعر

نوعه	الفائض	الكمية المعروضة	الكمية المطلوبة	السعر
فائض طلب	٦٠	٠	٦٠	٥
فائض طلب	٣٠	٢٠	٥٠	٦
توازن	صفر	٤٠	٤٠	٧
فائض عرض	٣٠	٦٠	٣٠	٨
فائض عرض	٦٠	٨٠	٢٠	٩
فائض عرض	٩٠	١٠٠	١٠	١٠

من الجدول أعلاه يتضح أن:

السعر التوازني = ٧

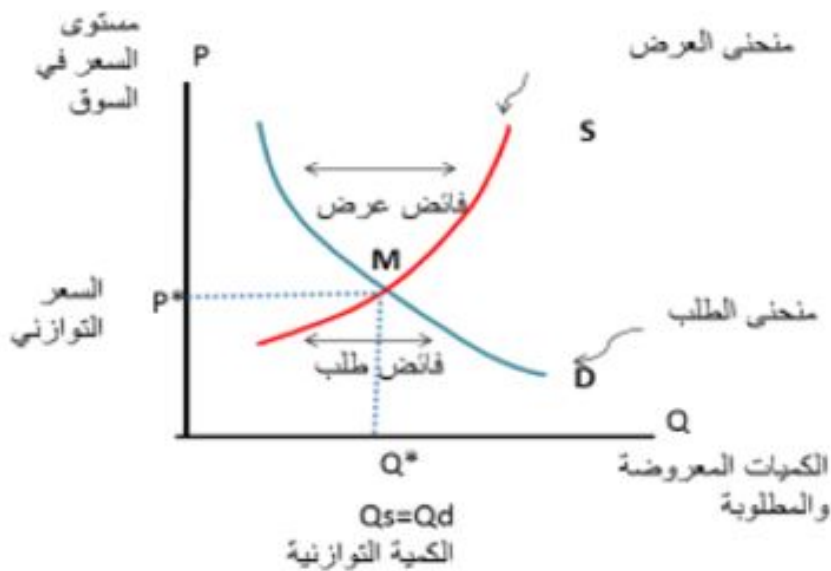
الكمية التوازنية: $P^* = Q^*$

الكمية المطلوبة ٤٠ = الكمية المعروضة ٤٠

كما يتضح من الجدول أعلاه أيضاً أن أي سعر أعلى من السعر التوازني يحدث فائض في الكمية المعروضة، وأي سعر أقل من السعر التوازني يحدث فائض في الكمية المطلوبة. وضغط فائق الطلب يرفع السعر إلى أعلى حتى يصل إلى السعر التوازني، وضغط فائض العرض يخفض السعر إلى أن يصل إلى السعر التوازني.

والرسم التالي يوضح توازن السوق .

الرسم البياني لتوازن العرض والطلب



- M هي نقطة التوازن
- P^* هي السعر التوازني
- المساند في السوق
- Q^* هي الكمية التوازنية
- ملاحظة:
- أعلى من نقطة التوازن يكون هناك فائض عرض (لصالح المنتجين)
- أقل من نقطة التوازن يكون هناك فائض طلب (لصالح المستهلكين)

سوق المنافسة الكاملة : وهي السوق التي تتوفر فيها أربع خصائص تميزها عن سائر الأشكال الأخرى.

١- **كثرة عدد الباعين والمشتريين.** فلا بد من وجود عدد كبير من المنتجين الباعين للسلعة أو الخدمة ، وعدد كبير من المستهلكين المشتريين للسلعة أو الخدمة ، مع ضالة نصيب كل منهم . وبذلك تعتبر المنشأة أو المنتج في حالة سوق المنافسة التامة متلقياً للسعر السائد في السوق وليس صانعاً له .

٢- **تجانس السلعة تجانساً تاماً.** فالسلعة هنا متشابهة ومتجانسة تماماً ، بحيث يمكن إحلال أي سلعة منها محل الأخرى في إشباع نفس الحاجة لدى المستهلك .

٣- حرية الدخول والخروج من السوق. ولذلك لعدم وجود أي حواجز أو قيود إدارية كانت أو قانونية أو اقتصادية تمنع منشأة جديدة من الدخول في السوق أو منشأة قائمة من الخروج .

٤- العلم التام بأحوال السوق. حيث يشترط توافر كامل البيانات والمعلومات لدى جميع البائعين والمشتريين ، سواء بالثمن السائد أو أي أمور أخرى تتعلق ببيع وشراء السلعة في السوق .

سوق الاحتكار

المحتكر هو المنتج الذي يقوم بالاستحواذ والسيطرة على جميع مخرجات صناعة معينة دون سواه ، وذلك بالشروط التالية :

- ١ - أن يكون هناك منتج واحد للسلعة أو الخدمة .
 - ٢ - أن يقوم هذا المنتج ببيع سلعة ليس لها مثيل في السوق .
 - ٣ - عدم إمكانية دخول منتجين آخرين للصناعة أو السوق .
- وهنا يصبح المنتج المحتكر صانعاً للسعر.

ويُفرق البعض بين نوعين من الاحتكار :
احتكار البيع واحتكار الشراء .

فاحتكار البيع هو " السوق الذي يتولى فيه منتج واحد بيع سلعة ليس لها مثيل في السوق " .

أما احتكار الشراء فيعني " قيام مستهلك واحد بشراء سلعة ليس لها مثيل في السوق " .

وهناك نوع ثالث يعرف بالاحتكار المزدوج ويقصد به " السوق الذي يقوم فيه منتج واحد ببيع سلعة لا مثيل لها في السوق لمشتري واحد " ، أي يقف هنا محتكر البيع وجهاً لوجه أمام محتكر الشراء .

سوق المنافسة الاحتكارية

خصائص هذا السوق فيما يلي :

- ١ - وجود عدد كبير من المنتجين البائعين .
- ٢ - تماثل السلعة مع شيء من التمييز بينها . .
- ٣ - حرية الدخول والخروج من السوق .

سوق احتكار القلة

وهي سوق يتولى فيها عدد محدد من المنتجين بيع سلعة أو خدمة متماثلة أو متنوعة يستأثر كل منهم بنسبة كبيرة من الإنتاج أو الصناعة ، ويؤثر بقراراته وبسياساته الإنتاجية أو التسويقية السعرية تأثيراً مباشراً في باقي المنتجين .

مرونة الطلب ومرونة العرض

مرونة الطلب

- هي درجة أستجابة الكميات المطلوبة للتغير في السعر.
- وتقاس بمعامل المرونة
- النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة
- معامل المرونة = $\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المطلوبة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$

$$E_d = \frac{\Delta Q_d}{Q_d} \div \frac{\Delta P}{P}$$

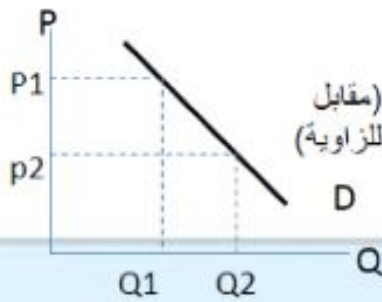
أنواع مرونة الطلب (هناك ٣ انواع)

طلب ذو وحدة المرونة
(احادي المرونة)

عندما يكون التغير في الكميات المطلوبة يساوي التغير في السعر.

$$\frac{\Delta Q_d}{Q_d} = \frac{\Delta P}{P}$$

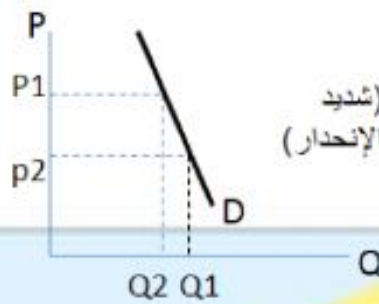
ويكون $E_d = 1$



طلب غير مرن
عندما يكون التغير في الكميات المطلوبة أقل من التغير في

$$\frac{\Delta Q_d}{Q_d} < \frac{\Delta P}{P}$$

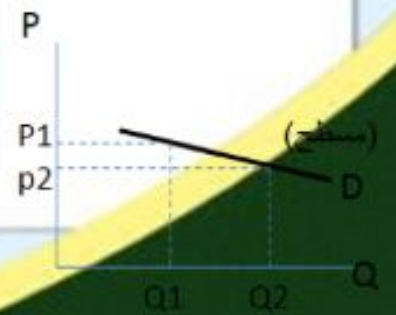
ويكون $E_d < 1$



طلب مرن
عندما يكون التغير في الكميات المطلوبة اكبر من التغير في

$$\frac{\Delta Q_d}{Q_d} > \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $E_d > 1$



العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب

- ١-مدى ضرورة السلعة للمستهلك:
- كلما كانت السلعة ضرورية للمستهلك كلما كان الطلب عليها أقل مرونة مثل الخبز
- بينما الطلب على السلع الكمالية مرن مثل العطورات

العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب

- ٢-مدى وجود بدائل للسلعة:
- فالسلعة التي يكون لها بدائل كثيرة يكون الطلب عليها مرناً مثل الملابس بينما السلعة التي ليس لها بدائل كثيرة يكون الطلب عليها غير مرناً مثل التمر

العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب

- ٣-نسبة ما ينفق على السلعة من دخل المستهلك:

- إذا كانت نسبة ما ينفق على السلعة من دخل المستهلك كبيرة كلما كان الطلب على هذه السلعة مرن

- وكلما كانت نسبة ما ينفق على السلعة من الدخل صغير يكون الطلب على السلعة غير مرن

العوامل التي تؤثر على مرونة الطلب

- ٤-الفترة الزمنية مجال البحث:
- كلما كانت الفترة الزمنية مجال البحث أطول كلما الطلب على السلعة مرن وكلما كانت الفترة الزمنية مجال البحث أصغر كلما كان الطلب على السلعة أقل مرونة

مرونة العرض

- هي درجة استجابة الكميات المعروضة للتغير في السعر
- ويقيسة معامل مرونة العرض
- النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة
- معامل المرونة = $\frac{\text{النسبة المئوية للتغير في الكمية المعروضة}}{\text{النسبة المئوية للتغير في السعر}}$

$$E_d = \frac{\Delta Q_s}{Q_s} \div \frac{\Delta P}{P}$$

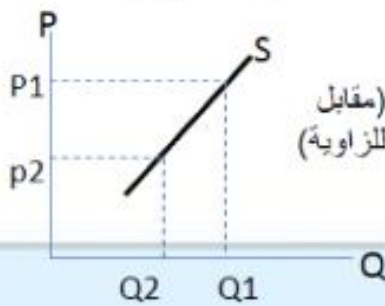
أنواع مرونة العرض (هناك ٣ انواع)

عرض احادي المرونة

عندما يكون التغير في الكميات المعروضة يساوي التغير في السعر.

$$\frac{\Delta Q_s}{Q_s} = \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $E_s = 1$

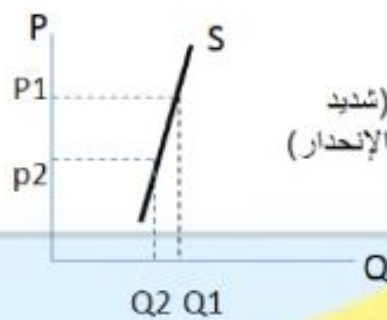


عرض غير مرن

عندما يكون التغير في الكميات المعروضة أقل من التغير في السعر.

$$\frac{\Delta Q_s}{Q_s} < \frac{\Delta P}{P}$$

ويكون $E_s < 1$

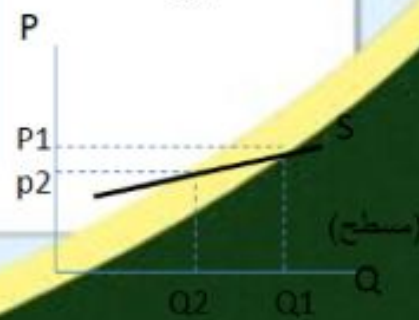


عرض مرن

عندما يكون التغير في الكميات المعروضة اكبر من التغير في السعر.

$$\frac{\Delta Q_s}{Q_s} > \frac{\Delta P}{P}$$

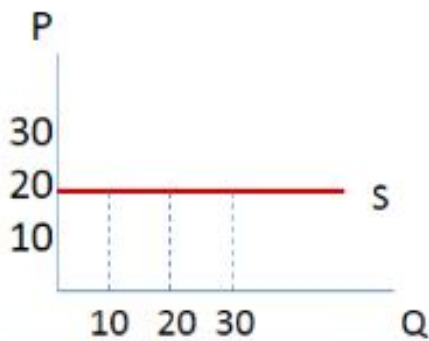
ويكون $E_s > 1$



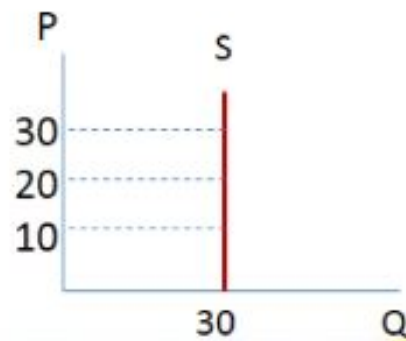
أنواع اخرى لمرونة العرض نادرة الاستخدام

- عرض عديم المرونة
- فعندما يتغير السعر لا تتغير الكمية المعروضة ، أي تبقى الكمية ثابتة
- عرض كامل المرونة
- وهو عندما يكون السعر ثابت والكمية تتغير

$$E_s = \infty$$



$$E_s = 0$$



يوجد ثلاث علاقات بين مرونة الطلب لسلعة ما والإيراد الكلي

حالة السلعة الضرورية: إذا كان الطلب غير مرن لسلعة ما فإن العلاقة بين الإيراد الكلي وسعر هذه السلعة علاقة طردية.	حالة السلعة الكمالية: إذا كان الطلب مرن لسلعة ما، فإن العلاقة بين الإيراد الكلي وسعر هذه السلعة علاقة عكسية.
بمعنى إذا ارتفع سعر سلعة (طلبها غير مرن كالخبز) فإن الإيراد الكلي يرتفع والعكس صحيح.	بمعنى إذا ارتفع سعر سلعة (طلبها مرن كالكماليات) فإن الإيراد الكلي ينخفض والعكس صحيح.

يوجد ثلاث علاقات بين مرونة الطلب لسلعة ما والإيراد الكلي

الحالة الثالثة:

إذا كان الطلب ذو وحدة المرونة :
أحادي المرونة لسلعة ما،
فإن الإيراد الكلي يبقى ثابت مهما
إرتفع السعر أو أنخفض.
وعندها يكون الإيراد الكلي عند
أعلى قيمة له

السياسات الحكومية

Government Policies

عناصر المحاضرة

- مقدمة
- سياسات تحديد الأسعار والأجور
- تحديد الحد الأعلى للأسعار
- تأثير تحديد الحد الأعلى للأسعار
- تحديد الحد الأدنى للأسعار
- تأثير تحديد الحد الأدنى للأجور
- السياسات الضريبية
- سياسات استقرار دخول المزارعين
- أثر تقلبات الإنتاج على دخول المزارعين
- سياسات استقرار أسعار المنتجات الزراعية

سياسات تحديد الأسعار والأجور

تحديد الحد الأعلى للأسعار

تشريع الحد الأعلى للسعر هو قانون يلزم المتعاملين في سوق سلعة معينة بعدم زيادة السعر عن المستوى المنصوص عليه في القانون.

يوضح الشكل (١-٥) وضع التوازن في سوق استئجار المساكن في إحدى المدن، حيث أن متوسط الإيجار عند التوازن هو (R_1) وعدد المساكن المطلوبة والمعروضة هو (Q_1) .

تأثير تحديد الحد الأعلى للسعر

- حدوث نقص أو عجز في السلعة.
- هدر الموارد في البحث دون جدوى.
- ظهور السوق السوداء حيث تباع السلعة بأسعار قد تفوق سعر التوازن الأصلي.

تحديد الحد الأدنى للأسعار

وهو قانون لا يجيز بيع سلعة معينة بأقل من السعر الذي حدده القانون، مثل قانون الحد الأدنى لأجور العمال غير المهرة.

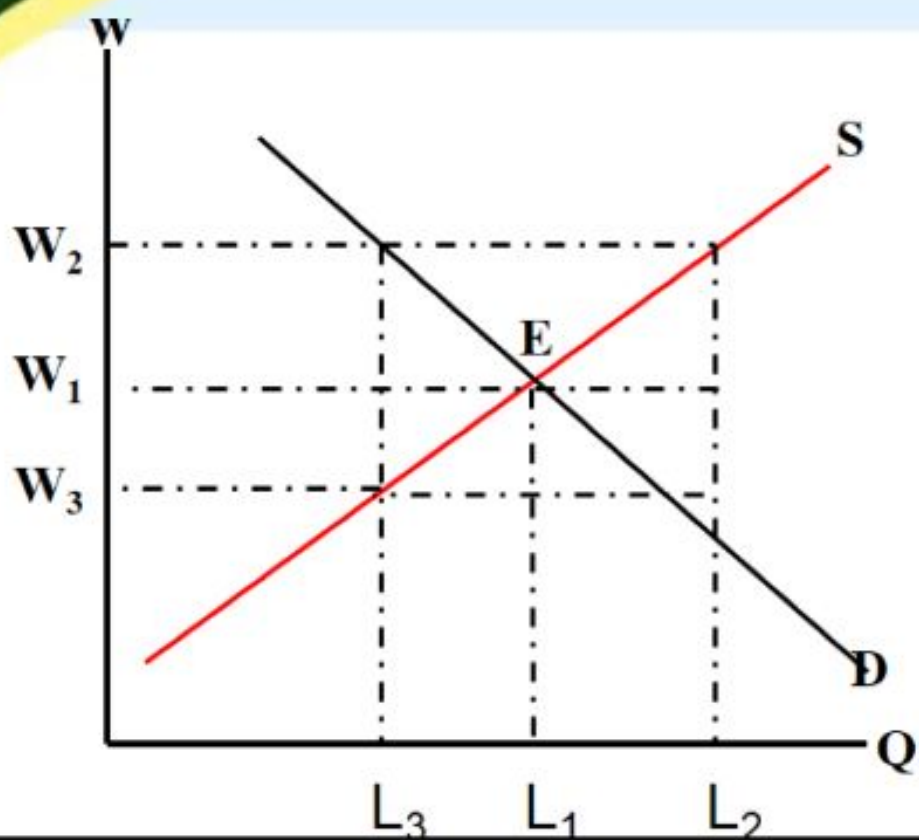
يوضح الشكل (٢-٥) وضع التوازن في سوق للعمال غير المهرة في غياب التدخل الحكومي، حيث (W_1) و (L_1) هما أجر التوازن وعدد العمال عند التوازن.

تأثير تحديد الحد الأدنى للأجور

➤ ظهور البطالة بين العمال غير المهرة.

➤ هدر الموارد في البحث عن العمل دون جدوى.

➤ ظهور سوق سوداء يقبل العمال فيها بأجور قد تقل عن أجر التوازن الأصلي.



الشكل (٦-٢): وضع حد أعلى لأجور العمال غير المهرة يتسبب في ظهور بطالة قدرها $(L_2 - L_3)$ مما يدفع العمال إلى قبول أجور قد نقل عن أجر التوازن قبل التدخل الحكومي، وقد تصل إلى W_3 كحد أدنى.

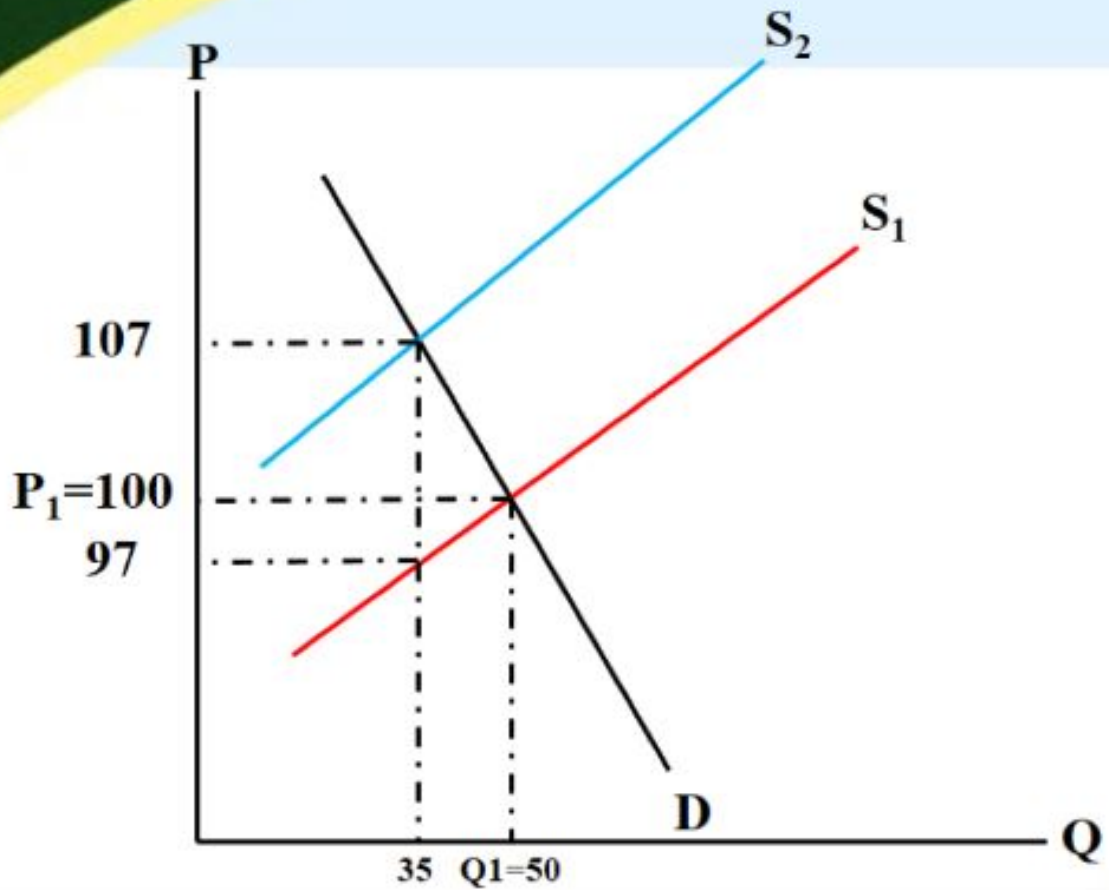
السياسات الضريبية

ضريبة الإنتاج

ضريبة الإنتاج هي قدر من المال تأخذه الحكومة من المنتج أو البائع مقابل كل وحدة مبيعة من السلعة أو الخدمة. وفي الشكل (٣-٥) نفترض أن سوق السلعة X كان في حالة توازن قبل فرض الضريبة عند ($P_1=100$ و $Q_1=50$)

توزيع العبء الضريبي

في حالة ضريبة الإنتاج أو المبيعات تقع مسؤولية سداد الضريبة على المنتج أو البائع، ولكن هل يسدد البائع الضريبة بالكامل من إيرادات البيع أم أن بإمكانه نقلها كلياً أو جزئياً إلى المستهلكين؟



الشكل (٦-٣): فرض الضريبة ينقل منحنى العرض من S_1 إلى S_2 . يرتفع سعر المشتري إلى ١٠٧ دينار بدلا من ١٠٠ دينار ويسهم في سداد الضريبة بمقدار ٧ دنانير، بينما ينخفض سعر البائع إلى ٩٧ دينار ويسهم بمقدار ٣ دنانير في سداد الضريبة. وتحصل الحكومة على إيراد كلي قدره ٣٥٠ دينار.

ساسيات إستقرار دخول المزارعين

تتقلب أسعار المنتجات الزراعية بدرجة كبيرة في الأمد القصير. ولما كان لتقلبات الأسعار أثر مباشر على تقلبات دخول المزارعين، لذلك فقد لجأت بعض الدول إلى إتباع سياسات اقتصادية تستهدف المحافظة على استقرار أسعار المنتجات الزراعية، وبالتالي دخول المزارعين.

ويوضح [الشكل \(٥-٨\)](#) وضع التوازن المتوقع في سوق إحدى المنتجات الزراعية وليكن القمح في إحدى الدول.

أثر تقلبات الإنتاج على دخول المزارعين

تؤدي المواسم الزراعية الجيدة إلى انخفاض دخول المزارعين، في حين تؤدي المواسم الزراعية السيئة إلى زيادة دخولهم.

سياسات إستقرار أسعار المنتجات الزراعية

تتمثل أهم سياسات دعم استقرار الأسعار الزراعية فيما يلي :

✚ **التعويضات:** تعمل الحكومة على الحيلولة دون انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية عن طريق خفض الإنتاج، بتعويض المزارعين عن المساحات غير المزروعة.

✚ **حصص الإنتاج:** وهو نظام لتقييد الإنتاج والحد من زيادة العرض إلى مستويات تهدد بانخفاض السعر عن مستواه المستهدف لاستقرار دخول المزارعين.

✚ **تحديد الحد الأدنى للسعر:** تحديد حد أدنى لأسعار المنتجات الزراعية من أجل حماية دخول المنتجين الزراعيين.

✚ **مخزون موازنة الأسعار:** بناء مخزوم من السلع المراد الحد من تقلبات أسعارها بشراء الفائض في سنوات وفرة المحصول، ثم بيع كميات من هذا المخزون في سنوات انخفاض الإنتاج.

النظم الاقتصادية



اقتصاد السوق (الاقتصاد الرأسمالي)
(Capital Economy) Market
Economy

الاقتصاد الموجه
Command Economy

الاقتصاد المختلط
Mixed Economy

الاقتصاد الاسلامي
Islamic Economy

الانظمة الاقتصادية



الاقتصاد
الاسلامي



وتتكون فيه الممارسة
الاقتصادية على اساس
العقيدة الاسلامية

الاقتصاد
المختلط



تكون فيه عناصر من
اقتصاد السوق
والاقتصاد الموجه و عملياً
لا توجد دولة تتبع
اقتصاد سوق كامل

الاقتصاد
الموجه



تتخذ فيه الحكومة
جميع القرارات
الاقتصادية المتعلقة
بالانتاج وتوزيعه

اقتصاد السوق
(الراسمالي)



يقوم فيه الافراد
والشركات الخاصة باتخاذ
القرارات الرئيسية حول
الانتاج والاستهلاك ونظام
الاسعار، والارباح والخسائر،
والحوافز والمكافآت

معضلة "أي" و "كيف" و "لمن" للنظم الاقتصادية

النظام
الاقتصادي
(المجتمع)

يجب ان يقرر النظام الاقتصادي "أي" السلم
يجب ان تنتج وبأي كميات
وذلك بالنسبة لكافة السلم والخدمات التي يمكنه انتاجها

- يجب ان يقرر النظام الاقتصادي "كيف"
- سيتم انتاج السلم من حيث تحديد من سيقوم بالإنتاج
- وبأي موارد وأي تقنيات سيتم اتباعها

يجب ان يقرر النظام الاقتصادي "لمن" سوف يتم
انتاج السلم وتوزيعها
بين مختلف طبقات المجتمع وفئاته

المذاهب الاقتصادية

- يوجد في الحياة ثلاثة مذاهب اقتصادية تختلف نظرتها إلى الناحية الاقتصادية في الحياة:
 - المذهب الرأسمالي
 - المذهب الاشتراكي
 - المذهب الإسلامي

المذهب الرأسمالي

المذهب الرأسمالي هو نظام سياسي اقتصادي قائم على الملكية الخاصة والربح الخاص. وملاك الشركات لهم الحرية المطلقة في تحديد إستراتيجية الربح دون تدخل السلطة.

• يطلق أحيانا على الرأسمالية أسماء أخرى مثل:

• الاقتصاد الحر المعدّل

• نظام السوق الحر

• نظام المبادرة

• حرية العمل والتجارة

المذهب الرأسمالي

- تؤثر عدة عوامل على القرارات الاقتصادية في النظام الرأسمالي وأهما:
- الأفراد. وهو ذو تأثير مباشر على الاقتصاد، ويصنفون:
- **مستهلكين**: تأثيره على الاقتصاد من حيث العرض والطلب على مفردات البضائع وأشكالها وأحجامها وأنواعها وأسعارها، ..
- **عاملين**: تأثيره من حيث اختيار نوع المهن ليؤهلوا أنفسهم لها، وكيفية محاولة البحث عنها.
- **مستثمرين**: يحدد المستثمر نمط الاستثمار وحجمه، ومكانه، والأدوات التي يستخدمها في عمليات الاستثمار.

المذهب الرأسمالي

مشاريع الأعمال. إن القوة الدافعة في الاقتصاد الرأسمالي هي الرغبة في تحقيق الأرباح دون النظر إلى أسبابها ونتائجها، حيث تحدد مشاريع الأعمال ماذا تنتج وأين تباشر أعمالها، وتسويق منتجاتها من خلال التأثير على سلوك المستهلكين. ولضمان توليد الأرباح، على الشركات إنتاج السلع والخدمات المدرة للأرباح دون النظر إلى الحاجة الفعلية للمجتمع. تؤدي مشاريع الأعمال دورا كبيرا في تحديد السرعة التي ينمو بها الاقتصاد الرأسمالي. وينمو الاقتصاد عندما يزيد إنتاجه من السلع والخدمات، ويتطلب ذلك النمو الاستثمار في المباني والمعدات والموارد الأخرى التي تستخدم في الإنتاج.

المذهب الرأسمالي

- **السوق.** تتحدد أسعار السلع والخدمات بأوضاع السوق مثل العرض والطلب والمنافسة. وعموما يجبر السوق الأسعار على الانخفاض، عندما يفوق العرض الطلب وعلى الارتفاع عندما يفوق الطلب العرض. وتعتمد الرأسمالية على المنافسة، لكي لا تمكن الشركات من فرض أسعار غير معقولة، وإلا سوف ينمو الاحتكار، وتستطيع المنشأة المحتكرة الحد من الإنتاج ورفع الأسعار.

المذهب الرأسمالي

- **الدخل.** يعتمد الدخل في الاقتصاد الرأسمالي أساسا على العرض والطلب وعلى المهارات التي لها قيمة عالية في نظر المجتمع. وتساهم المنافسة بين أصحاب الأعمال حول اليد العاملة من جهة، وبين العمال وفرص العمل من جهة أخرى في تحديد مستوى الأجور. إذ إن مشاريع الأعمال تحتاج إلى دفع أجور عالية بما فيه الكفاية، لتجذب إليها العاملين الذين تحتاج إليهم.
- تؤثر النقابات العمالية وكذلك الحكومات على الأجور في العديد من البلدان الرأسمالية، وتتفاوض النقابات مع أصحاب الأعمال لتحديد درجات الأجور وظروف العمل المقبولة من أعضائها.

المذهب الرأسمالي

- **الحكومة.** يقتصر دور الحكومة في النشاط الاقتصادي بإصدار النقود والإشراف على المرافق العامة وفرض تطبيق العقود التجارية، وتفعيل قوانين المنافسة وتحظر الممارسات التجارية غير العادلة.
- تنظم الوكالات الحكومية معايير الخدمة في قطاعات مثل الطيران، والصيدلة والإرسال الإذاعي والتلفاز. كذلك تمويل الحكومة برامج عديدة متنوعة، كما تنظم تدفق القروض والأموال في البلاد. بالإضافة إلى ذلك، تستطيع الحكومة أن تستخدم سلطاتها لمحاربة مشاكل مثل التضخم والبطالة.

أبرز مشاكل المذهب الرأسمالي

- **عدم الاستقرار الاقتصادي.** تمر الاقتصاديات الرأسمالية بحالات من الصعود والهبوط. فأحياناً تنمو بسرعة، وتقود إلى رخاء عام. إلا أن الازدهار الاقتصادي يقود أحياناً إلى التضخم، ويتسبب في فقدان النقود لقيمتها.
- **عدم المساواة في توزيع الثروة.** أساس عدم المساواة في توزيع الدخل مبدأ الحرية الاقتصادية الفردية، فالناس أحرار، إلى درجة كبيرة في أن يتمتعوا أو يعانون من نتائج قراراتهم الاقتصادية. بالإضافة إلى التفرقة العنصرية والجنسية وفوارق التعليم والميراث تساهم أيضاً في عدم المساواة في توزيع الثروة.

أبرز مشاكل المذهب الرأسمالي

- **إهمال الصالح العام.** يتيح مبدأ الحرية الاقتصادية الفردية أغلب الشركات في الاقتصاد الرأسمالي أن تحقق أكبر قدر ممكن من الأرباح دون النظر للصالح العام كالتلوث البيئي وهدم قيم ومبادئ المجتمع. فكان لابد من تدخل الحكومات لحماية الصالح العام من جشع التجار، كتوفير السكن المنخفض التكاليف والخدمات الصحية العامة، وكذلك الخدمات العامة الأخرى.

خصائص المذهب الرأسمالي

أبرز خصائص المذهب الرأسمالي

- **حرية التملك** أو مبدأ الملكية الخاصة وهي القاعدة الرئيسية للتملك ولا يمكن الخروج عنها إلا في ظروف استثنائية كتأميم بعض وسائل الإنتاج لظروف استثنائية.
- **حرية الاستغلال** تمنح للأفراد لتحقيق مصالحهم الفردية دون تدخل أي طرف آخر أو فرض أي قيد عليه، وذلك على اعتبار أن الفرد هو الوحدة الاقتصادية الهامة في النظام الرأسمالي والأقدر على تحقيق مصلحته.

خصائص المذهب الرأسمالي

أبرز خصائص المذهب الرأسمالي

- حرية الاستهلاك مصنونة بنفس قدر حرية استغلال ممتلكاتهم دول تدخل أو وصاية من أحد.
- قاعدة التوزيع تنص على يستفيد الفرد من إنتاج البلاد بقدر ما يملك من ثمن وملكية خاصة. أما من لا يملك ثمناً فلا يأخذ من ثروة البلاد، فالملكية الخاصة هو الذي يوزع الإنتاج على الذين ساهموا في العملية الإنتاجية ويتم ذلك بصورة تلقائية وبدون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.

المذاهب الاشتراكية

• الشيوعية

- يهدف المذهب الشيوعي بإقامة مجتمع تسوده المساواة بين المواطنين ويتحقق فيه الأمن الاقتصادي للجميع. من خلال تملك الحكومة الممثلة للطبقة العاملة المصانع والآلات ووسائل الإنتاج الأساسية الأخرى بدلاً من الأفراد، وبأن تقوم هذه الحكومة بالتخطيط للأنشطة الاقتصادية.
- استخدم رجال المذهب الشيوعي أدوات العنف الثوري وأحياناً أدوات الدعاية والتعليم للوصول إلى السلطة والتحكم بها.
- تتميز الدول الشيوعية بالدكتاتورية حيث لا يسمح حكامها بالتعددية الفكرية أو الحزبية

المذاهب الاشتراكية

- الحكومات الاشتراكية هي المسؤولة عن تنظيم الشؤون المالية والاقتصادية في البلاد. وبالتالي تمتلك الدولة معظم الأراضي والمصارف والموارد الطبيعية، والصناعات وقطاعات التجارة ووسائل النقل.
- كما قد تعمل الحكومة أيضًا على تشغيل جميع وسائل الإعلام من إذاعة وتلفاز ونشر وإنتاج الأفلام. ومعظم القرارات الاقتصادية الرئيسية يتخذها مخططو الحكومة.
- فرجال المذهب الاشتراكي فالمخططون أن يقرروا ماذا وكم يجب أن ينتج، بجانب تقريرهم مستوى أسعار السلع ورسوم الخدمات

مصادر المذهب الاشتراكي

- تركز الشيوعية الحديثة على نظريات ماركس الذي اعتقد أن السبيل الوحيد لضمان السعادة وقيام مجتمع متآلف هو في وضع العمال في مركز السيطرة. وكانت أفكاره ردة فعل ضد معاناة العمال الشديدة في كل من فرنسا وإنجلترا وألمانيا، حيث كان معظم عمال المصانع والمناجم يتقاضون أجورا زهيدة ويعملون ساعات طويلة في ظروف غير صحية.
- يرى ماركس، يكمن مفتاح فهم مراحل التطور التاريخي في معرفة العلاقات بين الطبقات المختلفة للناس في مجال إنتاج السلع. وأن الطبقة الحاكمة لن تتخلى أبداً بإرادتها عن السلطة، ولذلك فإن الكفاح والعنف هما أمران حتميان.

مخرجات المذاهب الاقتصادية الوضعية

- توجيه فكر وسلوك الإنسان نحو الجانب المادي في حياته وإهمال الجانب الروحي.
- انعدام الشعور بالراحة النفسية والسعادة الحقيقية.
- الميل للانحراف الخلقي والشذوذ الجنسي.
- زيادة نسبة الرافضين للقيم الإنسانية والأخلاقية.
- انقسام المجتمع لطبقات غير عادلة.
- وجود قوة تتحكم في مصير ملايين من الضعفاء.
- التركيز على مبدأ الربح وإهمال كل مشروع غير ربحي وأن كان تنموي.

المذهب الإسلامي

يقوم المذهب الإسلامي على ثلاثة أركان رئيسية هي:

- مبدأ الأشكال المتعددة للملكية.
- مبدأ الحرية الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية.
- مبدأ العدالة الاجتماعية.

مبدأ الأشكال المتعددة للملكية

- الإسلام يخالف المذهب الرأسمالي الذي يعتبر أن الملكية الخاصة هي القاعدة، كما يخالف المذهب الاشتراكي الذي يعتبر أن الملكية العامة هي القاعدة.
- يؤمن الإسلام بمبدأ الأشكال المتعددة للملكية القائم على أسس وقواعد فكرية معينة وموضوعية ضمن إطار عام من القيم والمفاهيم.
- نظرة الإسلام للملكية بأنها حق رعاية يتضمن المسؤولية وليست سلطاناً.

مبدأ الأشكال المتعددة للملكية

- صنفت الشريعة الإسلامية الملكية إلى ثلاثة أنواع وهي:
 - الملكية الخاصة

- أقر الإسلام للأفراد حق التملك، حيث قال الله تعالى **خذ من أموالهم صدقة** . واعترف الإسلام بالتفاوت بين الناس في الملكية كما ذكر القرآن الكريم **نحن قسمنا بينهم معيشتهم في الحياة الدنيا ورفعنا بعضهم فوق بعض درجات**.

- الملكية العامة
- حيث أن الإسلام أوجد للجماعة الحق في الانتفاع والمشاركة بعض الثروات الطبيعية والمرافق مثل قول الرسول صلى الله عليه وسلم الناس شركاء في ثلاث الماء والكأ والنار.

- ملكية الدولة
- إيماننا من الشريعة الإسلامية بأهمية دور الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، منحت الشريعة الإسلامية الدولة الحق في امتلاك الأموال لتقوم بدورها في الحياة الاقتصادية وتقيم العدل الاجتماعي.
- يعتبر بيت المال في الدولة الإسلامية مملوكا للدولة وكل موارده ملكا لها باستثناء الزكاة لأن الدولة تقوم بجبايتها وتوزيعها على مستحقيها المحددين في القرآن.

مبدأ الحرية الاقتصادية وفق الشريعة الإسلامية

- يمنح الإسلام الأفراد الحرية الاقتصادية في نشاطاتهم التجارية وفق محددات أحكام الشريعة الإسلامية وهي على نوعان:
- التحديد الذاتي وهو ينبع من أعماق النفس المسلمة، ويستمد رصيده من المحتوى الفكري الناشئ في ظل التربية الإسلامية.
- التحديد الموضوعي وهو الذي يفرض على أفراد المجتمع الإسلامي بقوة الشرع مثل تحريم الربا والاحتكار حيث يقوم على أساس المبدأ الشرعي القائل لا حرية للشخص فيما نصت عليه الشريعة.

مبدأ العدالة الاجتماعية

- مبدأ العدالة الاجتماعية يرتكز على نقطتين هما:
- مبدأ التكافل العام
- مبدأ التوازن العام

مبدأ التكافل العام

- تقع مسؤولية التكافل العام على عاتق الأفراد حيث أن المجتمع الإسلامي هو مجتمع متضامن ومتكافل وهناك الكثير من النصوص الشرعية التي تحث على التكافل مثل قوله تعالى وآت ذا القربى حقه والمسكين وابن السبيل.
- كذلك ما أتت به السنة النبوية لدعم مبدأ التكافل العام. حيث قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وسلم:
- المسلم أخو المسلم لا يظلمه ولا يسلمه.
- المؤمن للمؤمن كالبنيان المرصوص يشد بعضه بعضاً.
- مثل المؤمنين في توادهم وتراحمهم كمثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر والحمى.

مبدأ التوازن العام

- تقع مسؤولية تحقيق التوازن العام على عاتق الدولة.
- فالدولة مسئولة عن تحقيق حد الكفاية "المستوى اللائق للمعيشة" لكافة أفراد المجتمع المسلم سواء كانوا مسلمين أو معاهدين.
- المقصود بحد الكفاية إشباع جميع الحاجات الأساسية لكل فرد يعيش في الدولة الإسلامية سواء كان مسلم أو معاهد والعمل بقدر الإمكان على إشباع الحاجات الكمالية لكل فرد يعيش في الدولة.

مفهوم الانتاج :

عملية تحويل مختلف عناصر الإنتاج (أرض ، العمل ، رأس المال والتنظيم) إلى سلع وخدمات يكون المستهلك على استعداد لدفع ثمن لها .

عناصر الانتاج :

يقصد بعناصر الانتاج مجموعة العوامل التي تتضافر فيما بينها للإسهام في انتاج الأموال الاقتصادية . أو هي الموارد الاقتصادية التي تجعل من انتاج السلعة أو الخدمة أمراً ممكناً وبدونها يستحيل القيام بهذا الانتاج .

وفيما يلي نتناول كل عنصر من هذه العناصر :

أولاً : عنصر الأرض :

الأرض في معناها الضيق والمحدود تتمثل في التربة ولكن من الناحية الاقتصادية هي تعبير مختصر للموارد الطبيعية ويقصد بها جميع الموارد المستمدة من الطبيعة والتي تستخدم في الإنتاج . فهي تشمل على الصفات الطبيعية والحيوية والكيميائية والجغرافية لسطح الأرض ، فضلاً عما تحتويه في باطنها من معادن ومناجم ومياه جوفية وما يكتنفها من ثروة مائية تتمثل في البحيرات والأنهار والمحيطات ، وما في أعماقها من ثروة سمكية . وهي كذلك تشمل الظروف المناخية المحيطة بها .
والأرض هي الاصطلاح الذي اعتاد الاقتصاديون القدامى اطلاقه على جميع الموارد والثروات المستمدة من الطبيعة .

قانون تناقص الغلة :

”إذا كان هناك عنصرين من عناصر الانتاج ، أحدهم ثابت والآخر متغير ، فإن زيادة العنصر المتغير بوحدات متتالية يؤدي بعد حد معين إلى تناقص في الناتج الحدي والناتج المتوسط“.

الناتج الحدي :

هو مقدار ما يضيفه العامل الأخير للإنتاج ، أو بعبارة أخرى هو ” مقدار التغير في الناتج الكلي نتيجة تغير الوحدات المستخدمة من العنصر الإنتاجي (العمل) بوحدة واحدة :

الناتج الكلي :

هو اجمالي الكميات التي تنتج باستخدام كمية معينة من عنصر الإنتاج .

الناتج المتوسط :

هو مقدار ما ينتجه العنصر الإنتاجي الواحد (العامل) بمعنى أنه عبارة عن الناتج الكلي مقسوماً على عدد الوحدات المستخدمة من العمل ، أي:

الناتج الكلي يمر بأربع مراحل هي :

المرحلة الأولى : يتزايد فيها الناتج الكلي بمعدل متزايد ، وذلك طالما أن الناتج الحدي يتزايد (من العامل الأول وحتى الخامس).

المرحلة الثانية : يتزايد فيها الناتج الكلي ولكن بمعدل متناقص ، وذلك طالما أن الناتج الحدي يتناقص (من العامل الخامس وحتى الثامن).

المرحلة الثالثة : يبقى الناتج الكلي ثابتاً بدون تغيير ، وذلك عندما يكون الناتج الحدي مساوياً للصفر (عند إضافة العامل الثمن) .

المرحلة الرابعة : يبدأ فيها الناتج الكلي بالتناقص ، حيث يصبح الناتج الحدي سالباً (عند إضافة العامل التاسع) .

الجدول (1-7): الناتج الكلي والمتوسط والحدي لعنصر العمل

عدد العمال L	الناتج الكلي Q	الناتج الحدي MP _L	الناتج المتوسط AP _L
١	١٥	--	١٥,٠
٢	٣١	١٦	١٥,٥
٣	٤٨	١٧	١٦,٠
٤	٥٩	١١	١٤,٨
٥	٦٨	٩	١٣,٦
٦	٧٢	٤	١٢,٠
٧	٧٣	١	١٠,٤
٨	٧٣	٠	٩,٠
٩	٧٠	٣-	٧,٨
١٠	٦٥	٥-	٦,٧

- أما العلاقة بين الناتج الحدي والناتج المتوسط فيمكن تلخيصها فيما يلي :
١. يكون الناتج الحدي أكبر من الناتج المتوسط عندما يكون الناتج المتوسط متزايداً .
 ٢. يبدأ الناتج الحدي في التناقص قبل الناتج المتوسط .
 ٣. يتساوى الناتج الحدي والناتج المتوسط ، عندما يبلغ الناتج المتوسط أقصى مستوى له .
 ٤. يكون الناتج الحدي أقل من الناتج المتوسط عندما يكون الناتج المتوسط متناقصاً .

ثانياً : عنصر العمل :

”ذلك الجهد أو النشاط الانساني الموجه نحو الانتاج بصرف النظر عن كونه جسماً أو ذهنياً“.

ثالثاً : عنصر رأس المال :

رأس المال هو ”العنصر الذي ينتجه الانسان ليساعده في العملية الانتاجية متمثلاً في جميع أنواع العدد والآلات والمعدات والتسهيلات والسلع التي يصنعها الإنسان لهذا الغرض“ .

فبعض الثروة يستعمل كأصل رأسمالي وبعضها لا يستعمل . وبالتالي فكل رأس مال ثروة ، ولكن ليست كل ثروة رأس مال ، حيث أن الثروة أعم وأشمل .

٥ - رأس المال الثابت ورأس المال المتداول

رأس المال الثابت هو السلع والمعدات والآلات والمنشآت التي تعطي خدماتها على مدى فترة طويلة من الزمن .

أما رأس المال المتداول فهو عبارة عن السلع غير تامة الصنع والتي في طريقها إلى الخطوات الإنتاجية النهائية وتأخذ شكل تدفقات مستمرة ، ويستوفي الغرض منها بمجرد استخدامها لذلك تدخل قيمتها بأكملها في نفقة إنتاج السلعة بخلاف رأس المال الثابت والذي توزع قيمته على فترات الإنتاج المختلفة .

رابعاً : عنصر التنظيم :

فالتنظيم هو "ما يقوم به فرد أو مجموعة من الأفراد للتأليف بين عناصر الإنتاج في شكل علاقة منظمة ونسب محددة ونوعية معينة ، واستخدامها كمدخلات في العملية الانتاجية لمخرجات معينة ، ويتحملوا في سبيل ذلك مخاطر الانتاج .

الكفاءة الإنتاجية

- الكفاءة الفنية: عندما نحصل على أقصى إنتاج ممكن باستخدام قدر معين من الموارد.
- الكفاءة الاقتصادية: تحقيق قدر معين من الإنتاج بأقل تكلفة ممكنة.

المدى القصير والمدى الطويل

- المدى القصير: هو الفترة التي لا تكفي لقيام المنشأة بتغيير جميع عناصر الإنتاج، فيبقى على الأقل عنصر واحد من عناصر الإنتاج ثابتاً بينما تتغير باقي عناصر الإنتاج.
- المدى الطويل: هو الفترة التي تصبح فيها جميع عناصر الإنتاج متغيرة فهو لهذا السبب يعرف بالمدى التخطيطي.

قانون تناقص الغلة

ينص هذا القانون على أنه عند إضافة وحدات متتالية من عنصر الإنتاج المتغير إلى قدر ثابت من عناصر الإنتاج الأخرى، فإن الناتج الحدي لعنصر الإنتاج المتغير يأخذ في النهاية في التناقص.

الناتج المتوسط

هو نصيب الوحدة من ذلك العنصر من الإنتاج الكلي.

$$AP_L = \frac{Q}{L}$$

العلاقة بين الإنتاج وعناصر الإنتاج

قانون تناقص الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج المتغيرة أو قانون تناقص الغلة.
العائد على الحجم.

العائد على الحجم

زيادة الإنتاج الكلي عند زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة.

العائد الثابت على الحجم

زيادة كميات جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة في الإنتاج الكلي بنسبة مماثلة.

العائد المتزايد على الحجم

زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة تؤدي إلى زيادة الإنتاج الكلي بنسبة أكبر.

العائد المتناقص على الحجم

زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة إلى زيادة الإنتاج الكلي بنسبة أقل.

أهمية معرفة طبيعة العائد على الحجم من حيث الثبات أو التزايد
أو التناقص تعد من المعلومات ذات الأهمية القصوى بالنسبة
لاتخاذ القرارات الخاصة باختيار حجم المنشأة .
وكما نرى في عالمنا المعاصر اتجاه العديد من المنشآت نحو
الاندماج في منشآت أخرى أو الاستحواذ على منشأة أصغر
والهدف هو زيادة الأرباح

طلب المنشأة على عناصر الإنتاج

الاختلاف بين الطلب على السلعة والطلب على العنصر الإنتاجي

يتحدد سعر السلعة في السوق نتيجة تفاعل قوى الطلب والعرض على السلعة ، بينما يتحدد سعر العنصر الإنتاجي في سوق عناصر الإنتاج نتيجة تفاعل قوى الطلب والعرض على العنصر الإنتاجي في السوق.

الطلب على السلعة يكون من قبل الأفراد ويكون العرض من السلعة من المؤسسات الإنتاجية بينما الطلب على عناصر الإنتاج يكون من قبل المؤسسات الإنتاجية في حين أن عرض عناصر الإنتاج يكون من قبل الأفراد مالكي هذه العناصر

الطلب المشتق والطلب العادي

- ١- الطلب على عناصر الإنتاج طلب مشتق من الطلب على السلع والخدمات التي تدخل هذه العناصر في إنتاجها ، فالمنتج يطلب هذه العناصر لاستخدامها في إنتاج السلع للمستهلك.
- ٢- الطلب العادي هو طلب نهائي ، فالمستهلك يطلب السلعة أو الخدمة ليحصل منها على منفعة عند استهلاكها في حد ذاتها.

أمثلة على الطلب المشتق

- ١- العمال والمهندسون في صناعة السيارات يطلبوا ليقوموا بصناعة السيارات التي تباع للمستهلك
- ٢- الأراضي الزراعية تستأجر لتتم زراعتها بالمحاصيل الزراعية لتباع إلى المستهلك.
- ٣- الآلات في مصنع للملابس تطلب لأنها تستخدم في صناعة الملابس التي يتم بيعها للمستهلك

مفاهيم أساسية في التكاليف

التكاليف الصريحة والتكاليف الضمنية

التكاليف الصريحة: التكاليف التي يدفعها المنتج (البائع) نقدا بموجب مستندات وتظهر في سجلاته المحاسبية كمصاريف .

التكاليف الضمنية: التكاليف التي لا تدفع نقدا ولكن يجب تحميلها للسلعة كتكاليف من أجل حساب الربح أو الخسارة الصحيحة المتحققة من بيعها.

الربح المحاسبي والربح الاقتصادي

الربح المحاسبي: الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية الصريحة دون التكاليف الضمنية وهامش الربح العادي .

الربح الاقتصادي: الفرق بين الإيرادات الكلية والتكاليف الكلية شاملة التكاليف الصريحة والضمنية وهامش الربح العادي .

التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة

التكاليف الثابتة: التكاليف التي لا يتغير مقدارها مع تغير حجم الإنتاج ويتحملها المنتج (البائع) أنتج أم لم ينتج ، أنتج كثيرا أم قليلا .

التكاليف المتغيرة: التكاليف التي يتغير مقدارها مع تغير حجم الإنتاج كأجور العمّال والمواد الأولية المستخدمة في الإنتاج وغيرها .

الأجل القصير والأجل الطويل

الأجل القصير: فترة من الزمن يستطيع المنتج تغيير بعض عوامل الإنتاج دون البعض الآخر التي تعتبر عندئذ ثابتة .

الأجل الطويل: فترة من الزمن يستطيع المنتج تغيير جميع عوامل الإنتاج وبالتالي تعتبر جميعها متغيرة .

تكاليف الانتاج في الاجل القصير

تعرف التكاليف في المحاسبة بانها التكاليف الجارية التي تتحملها المنشأة بشكل مباشر.

اما التكاليف الاقتصادية تشتمل على تكلفة الفرصة البديلة أي تكلفة او عوائد عناصر الانتاج في الاستخدامات البديلة مثل راتب صاحب المنشأة اذا قرر العمل في مشروع اخر او ايجار المتاجر التي يمتلكها صاحب المتجر وعوائد راس المال الذي يمتلكه صاحبه

ان المنشأة تهتم بعلاقة الانتاج وعناصر الانتاج وتهتم ايضا بتكاليف الانتاج والمنشأة في الاجل القصير لديها عناصر انتاج متغيرة وعناصر انتاج ثابتة فتكاليفها تتمثل في تكلفة العناصر الثابتة والعناصر المتغيرة
تكلفة العنصر الانتاجي = سعر العنصر X الكمية المستخدمة منه
انواع التكاليف :-

- ١- التكاليف الثابتة وهي تكلفة عناصر الانتاج الثابتة التي تستخدمها المنشأة وهي لا تتغير بتغير الانتاج
- ٢- التكاليف المتغيرة وهي جزء من التكاليف في الاجل القصير التي تتغير بتغير حجم الانتاج

جدول (٨-١): الإنتاج وتكاليف الإنتاج في المدى القريب

L	TP	TFC	TVC	TC
٠	٠	٢٥	٠	٢٥
١	٤	٢٥	٢٥	٥٠
٢	١٠	٢٥	٥٠	٧٥
٣	١٣	٢٥	٧٥	١٠٠
٤	١٥	٢٥	١٠٠	١٢٥
٥	١٦	٢٥	١٢٥	١٥٠

يبدأ متوسط التكاليف المتغيرة في التزايد فقط عندما تصبح التكلفة الحدية أعلى منها، أو عندما يقع منحنى التكلفة الحدية فوق منحنى متوسط التكاليف المتغيرة، كما يتضح من [الجدول \(٨-٢\)](#).

إنتقال منحنيات التكاليف: التقدم التقني تغير أسعار عناصر الإنتاج تكاليف الإنتاج في المدى البعيد

العائد المتزايد على الحجم

تؤدي زيادة جميع عناصر الإنتاج (زيادة حجم المنشأة) بنسبة معينة إلى زيادة الإنتاج بنسبة أكبر. حيث تتفوق إيجابيات الحجم الكبير على الإنتاج على سلبياته الإدارية.

العائد الثابت على الحجم

تؤدي زيادة حجم المنشأة بنسبة معينة إلى زيادة الإنتاج بنسبة متساوية، فعبر هذه المرحلة يتعادل أثر سلبيات المشكلات الإدارية للحجم الكبير تماماً مع إيجابيات التخصص وتقسيم العمل.

العائد المتناقص على الحجم

تؤدي زيادة جميع عناصر الإنتاج بنسبة معينة إلى زيادة الإنتاج بنسبة أقل، حيث تتفوق سلبيات المصاعب الإدارية على أي إيجابيات للتخصص وتقسيم العمل المصاحبة لزيادة حجم المنشأة.

اشكال السوق

تتخذ اسواق السلع والخدمات اشكالا او هياكلا مختلفة وفقا للمعايير التالية:

❖ مدى قدرة المنتج على التحكم في **تحديد الثمن**

❖ مدى قدرة المنتج على التحكم في **تحديد الكمية**

(٤)

احتكار
تام

(٣)

احتكار
القلة

(٢)

منافسة
احتكارية

(١)

منافسة
تامة

سوق المنافسة التامة (الكاملة)

المعرفة التامة
بالسوق

- معرفة المنتجين
بأحوال وظروف
السوق الساندة
- معرفة البائعين
بأحوال وظروف
السوق الساندة

حرية الدخول
والخروج من السوق

- عدم وجود قيود على
الدخول في السوق
- عدم وجود قيود على
الخروج من السوق
- عدم وجود قيود على
انتقال عوامل الانتاج
بين المشروعات
الانتاجية.

تماثل وحدات السلعة
او الخدمة المنتجة

- تجانس السلع لدى
كل المنتجين
- الحكم على التجانس
من طرف المستهلكين
- بسبب وجود
التجانس يسود ثمن
واحد في السوق

وجود عدد كبير من
البائعين والمشتريين

- نصيب كل بائع
ومشتري ضئيل جدا
- عدم قدرة المنتج
على التأثير في السعر
- عدم قدرة المنتج على
التأثير في الكمية

السمات الرئيسية لسوق المنافسة التامة

- وجود عدد كبير من البائعين والمشتريين في السوق.
- يعرض جميع البائعون وحدات متجانسة ومتماثلة تماماً من سلعة معينة.
- حرية الدخول في السوق أو الخروج منه مكفولة في أي وقت لجميع البائعين.
- توفر المعلومات السوقية بذات القدر لجميع المشاركين دون تكلفة.

الربح = الإيراد الكلي - التكاليف الكلية

$$\pi = TR - TC$$

$$TR = P \times Q$$

سوق الاحتكار التام

عدم حرية الدخول
والخروج من السوق



- وجود قيود اقتصادية او قانونية تمنع من الدخول في السوق
- لا يوجد منافسون للمنتج في السوق بسبب القيود

عدم تماثل وحدات
السلعة المنتجة



- لا يوجد بدائل للسلعة في السوق
- انتفاء خاصية تماثل السلع لعدم وجود منتجين اخرين

وجود بائع او منتج
واحد فقط



- قدرة المنتج على التحكم في السعر لانه المنتج الوحيد في السوق
- قدرة المنتج على التحكم في تحديد الكمية

الاحتكار التام

إذا كان هناك منتج أو بائع واحد في سوق سلعة أو خدمة معينة، فإن هذا السوق يسوده الاحتكار التام (Pure Monopoly).
المحتكر هو صانع للسعر وليس آخذاً للسعر كما هو الحال بالنسبة للمنشأة في ظل المنافسة التامة.

شروط أساسية للاحتكار التام

- أن تكون المنشأة هي المنتج أو البائع الوحيد في السوق.
- ألا تتوفر البدائل القريبة لمنتجات المنشأة المحتكرة.
- أن تكون هناك موانع لدخول منشآت منافسة.
- ألا تتدخل الدولة لمنع الاحتكار.

عوائق دخول السوق

- عوائق قانونية.
- براءة الاختراع.
- امتلاك مورد أساسي.
- الدعاية والإعلان.
- ارتفاع تكلفة الاستثمار.
- التفوق التقني.
- اقتصاديات الحجم.
- الاحتكار الطبيعي.

سوق المنافسة الاحتكارية

الجمع بين سوق
المنافسة والاحتكار

- تجمع بين خصائص المنافسة التامة وخصائص الاحتكار
- في الغالب اقرب الى المنافسة التامة

اكثر اشكال السوق
شيوعا

اكثر الاسواق شيوعا
وخاصة في الانتاج
الصناعي

عدم سيادة سعر
موحد

وجود الفروق بين
المنتجات يؤدي الى
اختلاف الاسعار

عدم تماثل وحدات
السلع المنتجة

- امكانية وجود فروق بين المنتجات في الجودة او في الشكل
- تظهر اهمية الماركة او العلامة التجارية للسلعة.

سوق احتكار القلة

منتجات متماثلة او مقاربة

- قد تكون المنتجات متماثلة تماما ويسمى احتكار القلة الكامل.
- قد تكون منتجات مقاربة (بدائل) ويسمى احتكار قلة متنوع

تأثر المنتج بقرار المنتج الاخر

- أي قرار يتخذه منتج يؤثر على المنتجين الاخرين.
- أي قرار سيكون له ردة فعل مضادة من الاخرين.
- يكون عادة اتفاق بين المنتجين على حد ادنى للسعر وحصص انتاج

تحكم المنتج في السعر والكمية

- امكانية المنتج للتحكم في السعر.
- امكانية المنتج للتحكم في الكمية المنتجة في السوق
- قد يكون احد المنتجين قائد لتحديد السعر

قلة عدد المنتجين

- تكون سوق السلعة محصورة في عدد قليل من البائعين.
- قلة عدد البائعين تجعل لكل منتج تأثير واهمية في السوق

التدفق الدائري للدخل القومي

قطاعات المجتمع

- يتكون المجتمع من عدة قطاعات ، تنشأ بينها علاقات متبادلة.
- ويجري في العادة تقسيم المجتمع إلى أربعة قطاعات رئيسة هي :
العائلي / الاعمال / الحكومي الخارجي
- * وللتبسيط نفترض أن هذا المجتمع يضم قطاعين هما:

أولاً : القطاع المنزلي أو العائلي:

- وهو قطاع المستهلكين الذين يقومون بشراء احتياجاتهم من السلع والخدمات التي ينتجها القطاع الانتاجي ، بعد أن يحصلوا على مستحققاتهم في صورة عوائد انتاجية ، مقابل اشتراكهم في الانتاج.
- وهذه العوائد هي: الأجر ، الربح ، الفائدة ، الربح.

ثانياً : القطاع الانتاجي:

- وهو الذي يقوم بالعمليات الانتاجية مستخدماً الخدمات التي يعرضها القطاع العائلي
- ويأخذ على عاتقه خلط عناصر الانتاج
- ثم يقوم بدفع مستحقات العاملين لديه.
- أي أنه يقوم بالإنتاج ويدفع مقابله دخلاً للمشاركين في الانتاج.
- وعليه بعد ذلك أن يقوم بتصريف منتجاته إلى قطاع المستهلكين.

التدفق الدائري للنشاط الاقتصادي في ظل مجتمع مكون من قطاعين



- فإذا بقيت هذه المدخرات بعيدة عن الاستفادة أو التشغيل فإنها تعتبر مكنتزات وتمثل تسرباً من تيار الدخل القومي.
- أما إذا استطاع القطاع الانتاجي جذب هذه المدخرات بوسائله المختلفة بحيث يقوم باقتراضها من القطاع العائلي ، فإن هذه المدخرات تتدفق في صورة انفاق استثماري نحو قطاع الانتاج.

ثانياً : توزيع الانتاج بين السلع الاستهلاكية والسلع الانتاجية :

إذا افترضنا أن القطاع الانتاجي قد استطاع التنبؤ باحتياجات المستهلكين فأنتج سلعاً استهلاكية حسب توقعات طلب المستهلكين والباقي قد خصصه لإنتاج سلع رأسمالية ، أي أن الانتاج قد جرى تقسيمه بين السلع الاستهلاكية والسلع الإنتاجية فإن معادلة الناتج تصبح كالآتي:

$$\text{الناتج} = \text{الاستهلاك} + \text{الاستثمار} \dots\dots\dots (٢)$$

ولما كان الاستثمار يتساوى مع المدخرات على النحو السابق استنتاجه فإن المعادلة رقم (١) تتساوى مع المعادلة رقم (٢).

$$\text{أي أن الدخل} = \text{الناتج} \dots\dots\dots (٣)$$

الحسابات القومية والنمو الإقتصادي

National Accounts and Economic Growth

🚩 الناتج المحلي الإجمالي:

يقصد بالناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product – GDP) القيمة السوقية (بالأسعار الجارية) لجميع السلع والخدمات النهائية المنتجة في قطر معين وفي فترة زمنية معينة.

🚩 يعتبر الإنتاج المحلي الإجمالي من أهم المؤشرات الاقتصادية المستخدمة لتحديد مستوى النشاط الاقتصادي واتجاه وسرعة نموه.

🚩 القيمة السوقية: نحصل على القيمة السوقية (Market Value) لأي سلعة أو خدمة بضرب الكمية المنتجة في سعرها الجاري في السوق، ويطلق على الناتج المقوم بالأسعار الجارية، الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (Current Price GDP) أي الناتج المحلي الإسمي (Nominal GDP).

➤ السلع والخدمات النهائية (Final Goods):

تضم كل من السلع الاستهلاكية والصادرات والسلع الاستثمارية بالإضافة إلى الزيادة في المخزون من السلع المختلفة.

➤ السلع الوسيطة (Intermediate Goods):

هي السلع التي يتم إنتاجها بواسطة منشأة معينة لتستخدمها منشأة أخرى كعنصر إنتاج (Input) في إنتاج سلعة أو خدمة نهائية أخرى.

الاحتساب المزدوج :

إذا احتسبت قيمة السلع الوسيطة في حساب الناتج المحلي الإجمالي، فإنها تحتسب مرتين، مرة كسلعة وسيطة ومرة أخرى كجزء من قيمة السلعة النهائية. ويعرف ذلك بالاحتساب المزدوج (Double Counting)، ويتسبب في تضخيم قيمة الناتج المحلي الإجمالي بما يفوق حقيقته.

طريقة القيمة المضافة:

ولتجنب الوقوع في خطأ الاحتساب المزدوج، تستخدم طريقة القيمة المضافة (Value Added)، حيث يتم تجميع القيمة المضافة (قيمة الإنتاج - قيمة السلع الوسيطة) في كل مرحلة من مراحل الإنتاج. والقيمة الإجمالية المضافة من السلع الوسيطة هي قيمة السلعة النهائية. فالقيمة المضافة مقياس آخر للناتج المحلي الإجمالي. (جدول ١-١).

مرآحل الإنتاج (١)	قيمة الإنتاج (٢)	القيمة المضافة (٣)
١. القمح	٢٠٠	٢٠٠
٢. الطحين	٣٠٠	١٠٠
٣. الخبز	٤٠٠	١٠٠
المجموع	٩٠٠	٤٠٠

✚ السلع والخدمات المنتجة محلياً:

- لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم احتساب قيمة السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة.
- أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

✚ التدفق الدائري للإنتاج والدخل:

لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية، يستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط، هما القطاع العائلي (Household Sector)، وقطاع منشآت الأعمال (Business Sector)، وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل. (الشكل ١-١).

✚ السلع والخدمات المنتجة محلياً:

- لقياس قيمة الناتج المحلي الإجمالي يتم احتساب قيمة السلع والخدمات النهائية الجديدة المنتجة خلال فترة زمنية معينة وهي سنة عادة، فقط داخل الحدود الجغرافية للدولة.
- أما عمليات شراء وبيع السلع المستعملة التي تم إنتاجها في سنوات سابقة فلا تدخل في تقدير قيمة الناتج المحلي الإجمالي للسنة الحالية.

✚ التدفق الدائري للإنتاج والدخل:

لتفهم أداء الاقتصاد الكلي وما يتأثر به من عوامل داخلية وخارجية، يستخدم نموذج مبسط لاقتصاد مغلق يتكون من قطاعين اثنين فقط، هما القطاع العائلي (Household Sector)، وقطاع منشآت الأعمال (Business Sector)، وللتبسيط نفترض أن القطاع العائلي لا يدخر بل ينفق كل ما يحصل عليه من دخل. (الشكل ١-١).

✚ الإنفاق الحكومي:

يؤثر الإنفاق الحكومي بدرجة كبيرة على مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق التأثير في الطلب الكلي. ويقسم الإنفاق الحكومي إلى قسمين : الإنفاق الجاري (Current Expenditure)، والإنفاق الاستثماري (Investment Expenditure).

✚ صافي الصادرات من السلع والخدمات:

يقصد بالصادرات (Exports) ذلك الجزء من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتم بيعه إلى الأقطار الأخرى. أما الواردات (Imports) فهي السلع والخدمات التي يتم جلبها من الخارج. ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات (X-M)، صافي الصادرات (Net Exports)، أو التجاري (Balance of Trade).

يتضح من السابق أن المنشآت تقوم ببيع الناتج المحلي الإجمالي للمستهلكين من خلال أسواق السلع. وينفق المستهلكون ما يعادل قيمة الناتج على شرائه. ولما كان القطاع العائلي في هذا النموذج لا يدخر، فإن الإنفاق يتعادل أيضاً مع الدخل.

أي أن كل دينار من الناتج يولد دخولا تعادله لأفراد المجتمع ويؤدي إلى إنفاق إجمالي بمقدار الدينار أيضاً في غياب الادخار، وبالتالي يكون :

الناتج المحلي الإجمالي (GDP) = إجمالي الإنفاق = إجمالي الدخل المحلي.

لذا، فإنه من الممكن قياس الناتج المحلي الإجمالي بثلاث طرق هي:

(١) طريقة الناتج. (٢) طريقة الإنفاق. (٣) طريقة الدخل.

✚ طريقة الناتج:

يتم في طريقة الناتج (Product Method) جمع قيم السلع والخدمات النهائية المنتجة محلياً في سنة معينة، ويتم تقدير الناتج بضرب الكمية المنتجة من كل سلعة أو خدمة في سعر الوحدة منها السائد في أسواق التجزئة.

الناتج المحلي الإجمالي = مجموع [السعر × الكمية] لجميع السلع والخدمات النهائية

✚ طريقة الدخل:

يقاس الناتج المحلي بطريقة الدخل (Income Method) بجمع الدخول المتحققة لأفراد المجتمع لقاء مساهمتهم في الإنتاج مضافاً إليها الضرائب غير المباشرة وإهلاكات الأصول الثابتة (Capital Depreciation) ومطروحاً منها الإعانات الحكومية غير المباشرة (Indirect Government Subsidies). الجدول (١-٢).

• طريقة الإنفاق:

- يوضح الجدول (٣-١) كيفية قياس الناتج المحلي الإجمالي بطريقة الإنفاق (Expenditure Method)، وتم ذلك بجمع الإنفاق على السلع والخدمات النهائية الجديدة أو الإنفاق على GDP من قبل القطاعات الاقتصادية المختلفة وفق المعادلة أدناه:

$$GDP = C + I + G + X - M$$

حيث :

(X) : الصادرات.

(M) : الواردات.

(C) : الإنفاق الاستهلاكي.

(I) : الإنفاق الاستثماري.

(G) : الإنفاق الحكومي على السلع والخدمات.

✚ الناتج القومي الإجمالي:

يشمل الناتج القومي الإجمالي (Gross National Product – GNP) العربي على قيمة جميع السلع والخدمات النهائية المنتجة من قبل الأفراد والشركات العربية، سواء تم الإنتاج في داخل أو خارج أقطار الوطن العربي. فالأرباح المتحققة للاستثمارات العربية في الخارج جزء من الناتج القومي الإجمالي العربي، بينما لا تعتبر الأرباح المتحققة للشركات الأجنبية العاملة في الأقطار العربية جزءاً من الناتج القومي الإجمالي العربي.

من المتوقع أن يكون الناتج القومي الإجمالي العربي أكبر من الناتج المحلي الإجمالي العربي طالما كانت عوائد عناصر الإنتاج الأجنبية في أقطار الوطن العربي أقل من عوائد عناصر الإنتاج العربية في الخارج حيث أن :

$$\text{GNP} = \text{GDP} + \text{NFI}$$

• الدخل المحلي الصافي:

- يتم التوصل إلى الدخل المحلي الصافي بعد إضافة الإعانات غير المباشرة واستبعاد الضرائب غير المباشرة. أي طرح صافي الضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي الصافي أي أن :

$$\text{NDI} = \text{NDP} - \text{NIT} \quad \bullet$$

✚ الناتج القومي الصافي:

- ✚ يقاس الناتج الإجمالي الصافي بالفرق بين الناتج القومي الإجمالي وإهلاكات الأصول الثابتة أي أن :

$$\text{NNP} = \text{GNP} - \text{Depreciation} \quad \color{red}{+}$$

✚ الدخل الشخصي:

يتم التوصل إلى الدخل الشخصي بالطريقة التالية:

الدخل الشخصي = صافي الدخل المحلي - (الضرائب على أرباح الشركات + الأرباح غير الموزعة + استقطاعات الضمان الاجتماعي) + (مدفوعات الضمان الاجتماعي وتعويضات البطالة والمساعدات الحكومية للأسر الفقيرة + الفوائد على الدين العام).

✚ الدخل الشخصي المتاح:

✚ الدخل الشخصي المتاح هو الدخل الذي يملك الأفراد حق التصرف فيه بالإنفاق أو الادخار. ويحسب الدخل الشخصي المتاح بطرح ضريبة الدخل الشخصي من الدخل الشخصي، أي أن:

الدخل الشخصي المتاح = الدخل الشخصي - ضريبة الدخل الشخصي

✚ الناتج المحلي النقدي والحقيقي:

✚ الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي هو ما يتم احتسابه بعد استبعاد أثر التغير في الأسعار عند دراسة التقلبات في رفاه المجتمع.

✚ الرقم القياسي لأسعار المستهلك :

✚ يحسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك بقسمة القيمة السوقية لكميات معينة من مجموعة من السلع والخدمات يطلق عليها السلة السوقية لسنة معينة يطلق عليها سنة المقارنة أو السنة الجارية، على القيمة السوقية لذات السلة من السلع والخدمات في سنة الأساس، وهي سنة تتصف الظروف الاقتصادية فيها بالاستقرار يتم اختيارها كنقطة مرجعية، ويضرب الناتج في مائة.

✚ إذا وقع الاختيار مثلا على سنة ١٩٩٢ كسنة أساس، أمكن حساب الرقم القياسي لأسعار المستهلك في سنة ٢٠٠٠ كالآتي :

$$100 \times \frac{\text{قيمة السلع السوقية في سنة (٢٠٠٠)}}{\text{قيمة السلع السوقية في سنة (١٩٩٢)}}$$

ويطلق على الرقم القياسي لأسعار المستهلك، الرقم القياسي لتكاليف المعيشة، ويعتبر مؤشراً هاماً لقياس نسبة التضخم، وبالتالي تحديد الدخل الحقيقي أو القوة الشرائية للدخل النقدي.

ويكتسب الرقم القياسي لأسعار المستهلك أهمية خاصة في الحياة العملية بالنسبة لتحديد الأجور والرواتب، خاصة في الأقطار المتقدمة. حيث تزيد الأجور بنسبة الزيادة في الرقم القياسي لأسعار المستهلك، حيث يتم حساب الأجر الحقيقي باستخدام المعادلة التالية :

$$100 \times \frac{\text{الأجر النقدي}}{\text{الرقم القياسي لأسعار المستهلك}} = \text{الأجر الحقيقي}$$

كما يستخدم الرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم في الأسعار. فإذا زاد **CPI** من ١٢٠ في سنة ١٩٩٠ إلى ١٥٠ في سنة ٢٠٠٠ يكون معدل التضخم (IR) في سنة ٢٠٠٠ كما يلي :

$$100 \times \frac{CPI_{2000} - CPI_{1990}}{CPI_{1990}} = \text{معدل التضخم (IR)}$$

وبالرغم من الاستخدام الواسع للرقم القياسي لأسعار المستهلك في قياس معدل التضخم، إلا أن هناك بعض التحفظات على مدى دقته كمؤشر للتضخم وذلك للأسباب التالية :

- + التغيرات في الأنماط الاستهلاكية
- + ظهور السلع والخدمات الجديدة
- + التحسن في نوعية المنتجات
- + تخفيضات الأسعار

النمو الاقتصادي:

يقاس النمو الاقتصادي بمعدل الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي من سنة إلى أخرى. ويمكن قياس النمو الاقتصادي باستخدام الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي على النحو التالي:

$$100 \times \frac{RDGP_{2003} - RGDP_{2004}}{RGDP_{2003}} = \text{معدل النمو الاقتصادي في سنة 2004}$$

كما تستخدم أرقام الناتج الحقيقي في قياس الناتج الحقيقي للفرد، الذي يعتبر مؤشراً لمستوى رفاهية المجتمع. ويقاس الناتج الحقيقي للفرد باستخدام المعادلة التالية:

$$\frac{\text{الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي}}{\text{عدد السكان}} = \text{الناتج المحلي الحقيقي للفرد}$$

أنواع البطالة

• هناك أربعة أنواع رئيسية من البطالة:

(١) البطالة الاحتكاكية

(٢) البطالة الهيكلية

(٣) البطالة الدورية.

• البطالة الطبيعية = البطالة الاحتكاكية + البطالة الهيكلية

أنواع البطالة

- البطالة الاحتكاكية (Frictional Unemployment)
- تكون البطالة الاحتكاكية عادة قصيرة الأمد، وتشمل الأشخاص العاطلين عن عمل بصورة مؤقتة أو موسمية بسبب عملية تغيير الوظائف أو البحث عن فرص عمل أفضل.

- البطالة الهيكلية (Structural Unemployment)
- تعزى في الغالب إلى:

- التقدم التقني وإحلال الآلة محل اليد العاملة
- التراجع في إنتاج بعض الصناعات، بسبب المنافسة الدولية.

أنواع البطالة

- البطالة الدورية (Cyclical Unemployment) هي البطالة الناتجة عن الدورات الاقتصادية (Business Cycles) وتنشأ الدورة الاقتصادية عن تقلبات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الفعلي (Actual RGDP) حول الناتج الممكن (Potential RGDP)، وهو الناتج الذي يمكن تحقيقه عند التوظيف الكامل للقوى العاملة.
- وتعزى أسباب هذه البطالة إلى فترات الانتعاش الانكماش التي يمر بها الاقتصاد.

تكاليف البطالة

• **نوعان من التكاليف التي يتحملها المجتمع نتيجة للبطالة:**

– **التكاليف الاقتصادية:**

فقدان المجتمع لذلك الإنتاج من السلع والخدمات الذي كان من الممكن تحقيقه.

– **والتكاليف الاجتماعية:**

تدني المستوى المعيشي بسبب انخفاض الدخل أو فقدانها بالكامل، وانتشار الفقر، وما يترتب عليه من ارتفاع في معدلات الجريمة، ونشوب الصراعات الطبقية.

قياس البطالة

الجدول رقم (4-1): عدد السكان وقوة العمل الفاعلة والبطالة في قطر معين

مليون نسمة		
22	1- عدد السكان	
10-	2- ناقصاً من هم دون عمر (16) سنة	
6-	3- ناقصاً من هم فوق عمر (65) سنة	
$[(3+2)-1]=4$	4- عدد السكان في عمر العمل	
1.5-	5- ناقصاً عدد المشاركين في القوى العاملة	
$(5)-(4)=6$	6- قوة العمل الفاعلة	
3.5-	7- ناقصاً عدد العاملين فعلاً	
$(7)-(6)=8$	8- عدد العاطلين عن العمل*	

* أي الأشخاص الذين هم في عمر العمل من القادرين والراغبين في العمل، إلا أنهم لا يجدون فرصاً للعمل.

الدورات الاقتصادية

- أسباب حدوث التقلبات الاقتصادية:

- (١) التغير في الناتج المحلي الإجمالي.
- (٢) التغير في معدلات البطالة، أو الاستخدام.
- (٣) التغير في المستوى العام للأسعار.

- مراحل الدورات الاقتصادية:

- (١) مرحلة الركود، أو الانكماش
- (٢) مرحلة الكساد
- (٣) مرحلة الانتعاش
- (٤) مرحلة الرفاهية

وظائف النقود:

١. وسيط للتبادل:

كانت صعوبات المقايضة سبباً في ظهور النقود وقيامها بوظيفة أهم وسيط للتبادل (Medium of Exchange)، حيث تُلقي قبولا عاماً من الجمهور لإستخدامها كأداة مناسبة لتسوية المبادلات والديون بين أطراف التبادل.

٢. مقياس للقيمة:

تستخدم النقود كمقياس للقيمة (Measure of Value) لتحديد قيم السلع والخدمات وقيمة كل سلعة بالنسبة إلى غيرها من السلع.

٣. مستودع للقيمة:

أن الأفراد لا يقومون بإنفاق دخولهم في اليوم الأول من الشهر بل يحتفظون بأجزاء منها لمقابلة نفقاتهم خلال باقي أيام الشهر، فإن النقود تقوم في هذه الحالة بوظيفة مستودع للقيمة (Store of Value)، كما تتميز النقود بسهولة حفظها، واستخدامها في أي زمان أو مكان آخر بأقل تكلفة مقارنة بالنقود السلعية الأخرى.

٤ . معيار للمدفوعات الآجلة :

أدى التخصص وتقسيم العمل إلى زيادة الإنتاج، ومنعاً لتكدس السلع، اقتضى النظام الإقتصادي تسويق السلع على أساس التعاقدات الآجلة، أي الإتفاق على بيع السلع بأسعار معينة على أن يتم سداد قيمتها في وقت لاحق. لذلك، كان لا بد من وجود معيار يتم على أساسه احتساب القيم الآجلة للسلع (Standard of Deferred Payment)، وقد أصبح ذلك ممكناً بفضل النقود.

✚ تعريف النقود:

النقود هي أي شيء يمكن أن يستخدم وسيطاً للتبادل ومستودعاً للقيمة ووحدة للحساب ومقياساً للقيمة، شريطة أن يلقى قبولا عاماً من أفراد المجتمع.

تعريف البنك التجاري (Commercial Bank):

هو مؤسسة مالية ساعية للربح من خلال القيام بخدمات الوساطة المالية.

يتقاضى البنك فوائد قروض المقدمة (r)، ويدفع فوائد أقل للمودعين (i)، ويستخدم جزء آخر منها في تغطية نفقاته الإدارية (BAC)، وما تبقى يمثل جزءاً مهماً من أرباح البنك إلى جانب أرباحه من باقي استثماراته (BI) وخدماته البنكية الأخرى (BS).

نشأة البنوك التجارية :

ترجع نشأة البنوك التجارية إلى الفترة الأخيرة من القرون الوسطى التي شهدت ظهور فئة والصياغ في أوروبا، حيث كانوا يصدرون إيصالات مقابل ما يحتفظون به من ذهب كودائع أو أمانات. ثم بدأت عمليات تقديم القروض وإصدار إيصالات قابلة للتداول، فكانت أشبه ما تكون بما عرف لاحقاً بالنقود الورقية الائتمانية.

وظائف البنوك التجارية:

قبول الودائع:

تمثل ودائع العملاء من أفراد وشركات أهم مكونات الجانب المدين في ميزانية البنك التجاري، فهي تمثل جزء من حقوق الآخرين على البنك، والتي يتوجب على البنك سدادها لأصحابها عند الطلب أو عند موعد استحقاقها، وتتكون هذه الودائع من نوعين :

➤ **ودائع تحت الطلب :** (Demand Deposits) أو الودائع الجارية، وهي ودائع العملاء في حساباتهم الجارية (Current Account) بالبنك.

➤ **ودائع لأجل :** (Time Deposits)، وهي عبارة عن أرصدة يرغب عملاء البنك في إيداعها لفترات زمنية محددة قد تكون شهر، أو ثلاثة أشهر، أو سنة، أو أكثر.

✓ تقديم التسهيلات الائتمانية:

تعتبر التسهيلات الائتمانية أو القروض التي يقدمها البنك من أهم الاستثمارات التي تقوم بها البنوك التجارية. حيث تستطيع البنوك تجميع المدخرات الوطنية للأفراد والمؤسسات على شكل ودائع تحت الطلب وودائع لأجل مختلفة، ومن ثم استخدام هذه الأرصدة في دعم قدرة البنك على تقديم القروض للأغراض الاستثمارية والاستهلاكية.

✓ خصم الأوراق التجارية:

الأوراق التجارية هي سندات استدانة تصدرها المنشآت الكبيرة لغرض الاقتراض من الأفراد والهيئات والبنوك، يحمل السند لى وجهه القيمة الاسمية للسند ومعدل الفائدة السنوية وتاريخ الاستحقاق أو سداد قيمة السند. يستطيع حامل أي ورقة تجارية أن يتقدم إلى البنك التجاري، قبل حلول ميعاد استحقاقها للحصول على القيمة الاسمية لهذه الأوراق، بعد أن يتقاضى البنك مصاريف خصم هذه الأوراق، حيث يقوم البنك بتحصيل القيمة الاسمية لهذه الأوراق في تاريخ الاستحقاق.

✚ بعض الوظائف الأخرى للبنوك التجارية :

بالإضافة إلى الوظائف الرئيسية الثلاث السابقة، تقوم البنوك التجارية بوظائف أخرى ازدادت أهميتها بزيادة النشاط الإقتصادي على الصعيد المحلي، وكذلك زيادة التعامل التجاري مع العالم الخارجي. من أهم هذه الوظائف ما يلي :

- ✓ التحصيل
- ✓ إصدار خطابات الضمان
- ✓ تحويل الأموال
- ✓ الإعتمادات المستندية
- ✓ شراء وبيع الأوراق المالية
- ✓ الإلتجار في العملات الأجنبية والشيكات السياحية

✚ البنوك وعرض النقود :

للبنوك تأثيراً مهماً على أداء الإقتصاد من خلال قدرتها على التأثير على عرض النقود بتوليد النقود المصرفية الناتجة عن النشاط الإئتماني للبنوك التجارية.

✚ مقاييس عرض النقود :

يقصد بعرض النقود كمية النقود المتاحة للإستخدام في الإقتصاد في أي تاريخ معين. وتستخدم الدول عدة مقاييس لعرض النقود تختلف فيما بينها وفقاً لمكوناتها المحددة في تعريف النقود، وتوضيحاً للفكرة نقدم ثلاثة مقاييس كمثال فيما يلي :

- ✓ M_1 - النقد المتداول (C) خارج البنوك + نقود الودائع الجارية (D) في البنوك.
- ✓ $M_1 = M_2$ + نقود الودائع قصيرة الأجل.
- ✓ $M_2 = M_3$ + نقود الودائع طويلة الأجل.

الرقابة على البنوك :

إن نجاح النظام المصرفي في أي مجتمع أمر مرهون بثقة الجمهور في سلامة الوضع المالي للبنوك، فاهتزاز هذه الثقة كفيل بإفلاس أي بنك مهما كان حجمه ووزنه المالي، ومهما كانت سمعته ونجاحاته في الماضي. لذلك، يقوم البنك المركزي بمسئولية الرقابة على أنشطة المؤسسات المالية، وخاصة البنوك التجارية بهدف تحصين النظام المصرفي ضد هذه الهزات. وتتم الرقابة من خلال الوسائل التالية :

- ✓ التحكم في نشاط البنوك التجارية في مجال الائتمان وخلق النقود المصرفية.
- ✓ ضمان سلامة المركز المالي للبنوك من خلال مراقبة أدائها المالي والإداري
- ✓ توفير شروط المنافسة في القطاع المصرفي، وعدم السماح بأي ممارسات احتكارية.
- ✓ وضع اللوائح التي تضمن التوافق بين أنشطة البنوك التجارية وأهداف السياسة الاقتصادية للدولة.

• أسباب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي

• السلع العامة :

• سلع تشبع حاجات عامة للمجتمع (أمن ، صحة ، تعليم ...) ،
وتختلف عن السلع الخاصة في أن المستهلك لا يملك المقدرة
في التحكم بكميات وأنواع وأسعار السلع العامة ، حيث تحدد
من الحكومة على أساس تفضيلات المجتمع ، بالإضافة إلى
عدم تأكد المستهلك من المنافع المتوقعة من السلع العامة
، وكذلك فإن الدافع في إنتاج السلع العامة هو مصلحة المجتمع
وليس تحقيق الربح كما في السلع الخاصة

٢ - التأثيرات الخارجية

- يقصد بالتأثيرات الخارجية الحالات التي يكون فيها لنشاط الفرد أو المنشأة (أ) في الاستهلاك أو في الإنتاج تأثيراً إيجابياً أو سلبياً علي منفعة أو إنتاج الفرد أو المنشأة (ب)، دون أن يتمكن (أ) من تحصيل القيمة من (ب) في حالة التأثير الإيجابي، أو أن يتمكن (ب) من الحصول علي أي تعويض من (أ) في حالة التأثير السلبي أو الضار.

- الإنتاج الأمثل في صناعة ملوثة للبيئة
- الفقد في الكفاءة ورفاهية المجتمع
- الضريبة التصحيحية

مفهوم الأمن

- مفهوم الأمن والذي يعنى المعنى الاصطلاحي له (شعور الفرد الذي يعيش في مجتمع ما في أي وقت من الأوقات بالاطمئنان على نفسه وماله وعرضه هو وأسرته وكل من حوله من أفراد المجتمع وعدم الخوف من التعدي عليهم بأي شكل من أشكال الاعتداء مع قدرته على استرداد حقوقه ممن قام بالتعدي عليها سواء أكان مصدر الاعتداء من الداخل أم من الخارج).